جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور التدقيق المحاسبي الداخلي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة مؤسسة الهياكل الصناعية والمعدنية وحدة شودرال غليزان

مقدمة من طرف الطالبة :

دادو نور الهدى

تحت إشراف :

الأستاذ د. بشني يوسف

أعضاء اللجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	-د- بن شني عبد القادر	أستاذ محاضرة	مستغانم - خروبة-
مشرفا	-د- بشني يوسف	أستاذ محاضرة	مستغانم - خروبة-
مناقشا	-أ- مقراد عبد الله	أستاذ مساعد	مستغانم - خروبة-

السنة الجامعية : 2019/2018

جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور التدقيق المحاسبي الداخلي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة مؤسسة الهياكل الصناعية والمعدنية وحدة شودرال غليزان

مقدمة من طرف الطالبة :

دادو نور الهدى

تحت إشراف :

الأستاذ د. بشني يوسف

أعضاء اللجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	-د- بن شني عبد القادر	أستاذ محاضرة	مستغانم - خروبة-
مشرفا	-د- بشني يوسف	أستاذ محاضرة	مستغانم - خروبة-
مناقشا	-أ- مقراد عبد الله	أستاذ مساعد	مستغانم - خروبة-

السنة الجامعية : 2019/2018

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى رسولي وشفيعي ونور طريقي محمد صلى الله عليه وسلم.

● .كما أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمن:

قال تعالى:"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا."

اهدي هذا الجهد المبذول إلى من لا ينطوي ذكرها، ومن يحن القلب إلى تقبيلها وتشتاق الأذان لسماعها والعين لرؤيتها .

"روح أمي الغالية اللهم اجعل مثواها الجنة"

إلى من علمني أبجديات الحياة وناضل لأجلي وتعب لارتاح، إلى نبراس العطاء المبذول، ومعلمي الأول، رمز الاحترام والتقدير.

"أبي الحبيب أطال الله في عمره"

إلى بلسم روحي وحياتي إخواني وأخواتي الأعزاء "تركية ،حمزة،بسملة،محمد" والى كل العائلة.

إلى اعز الأصدقاء وزملائي الذين أحجم عن كتابتهم قلمي ولم ينساهم قلبي

إلى هؤلاء جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

نور الهدى

الشكر والتقدير

لا يسعى بعد إتمام هذه المذكرة إلا أن نوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف بن "شني يوسف".

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارها الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل،فنحمدك اللهم وشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى ويلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة وجميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ودون أن أنسى مصلحة مالية ومحاسبة.

كما أتقدم باسمي معاني التقدير والعرفان إلى جميع الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم طوال مشواري الدراسي خاصة الأستاذ بن" طاطة محمد أمين" الذي أمدني بيد العون وكان لي سند، ولم يبخل علي توجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل فجزاه الله عني على كل خير.

كما احي كل عمال المؤسسة شودرال وحدة الهياكل المعدنية والنحاسية بغليزان خاصة السيد بلقاسم.

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة آو دعوة صادقة.

قائمة الأشكال والمحتويات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-III	جانب الأصول لمؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية خلال فترة 2016-21017	
2-III	جانب الخصوم لمؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية خلال فترو 2016-2017	
3-III	تسبيقات الزبائن	
4-III	مؤشرات الأداء قبل عملية المراجعة سنة 2016	
5-III	مؤشرات الأداء بعد عملية المراجعة سنة 2017	
6-III	مقارنة الأداء قبل وبعد عملية المراجعة	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-II	مراحل صنع القرار المالي	
2-II	اثر التدقيق الداخلي على القرار المالي	
3-II	طبيعة دور التدقيق الداخلي	
4-II	دورة حياة عملية التدقيق الداخلي	
5-III	الهيكل التنظيمي للوحدة	

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
تشكرات وتقدير	
الاهداءات	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	
الفصل الأول:الإطار النظري للتدقيق المحاسبي الداخلي	
مقدمة الفصل.	
المبحث الأول:مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي.	
المطلب الأول:التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي ومفهومه وأهميته.	
الفرع الأول:التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي.	
الفرع الثاني:مفهوم التدقيق المحاسبي وأهميته.	
المطلب الثاني:أهداف واهم مصادرو إجراءات التدقيق المحاسبي.	
الفرع الأول:أهداف التدقيق .	
الفرع الثاني:مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق.	
المطلب الثالث:مسار تنفيذ عملية التدقيق وأنواعه.	
الفرع الأول:مسار تنفيذ عملية التدقيق.	
الفرع الثاني:أنواع التدقيق المحاسبي.	
المطلب الرابع:فروض ومعايير التدقيق المحاسبي .	
الفرع الأول:فروض التدقيق.	
الفرع الثاني:معايير التدقيق	
المبحث الثاني:عموميات حول التدقيق الداخلي	
المطلب الأول:ماهية التدقيق الداخلي.	
الفرع الأول:مفهوم التدقيق الداخلي.	
الفرع الثاني:أهمية التدقيق الداخلي واهم أهدافه.	
المطلب الثاني:أنواع التدقيق الداخلي وأساليبه.	
الفرع الأول:أنواع التدقيق المحاسبي.	
الفرع الثاني:أساليب التدقيق الداخلي.	

المطلب الثالث :مبادئ التدقيق وصلاحيات المدقق الداخلي.	
الفرع الأول:مبادئ التدقيق .	
الفرع الثاني:صلاحيات المدقق الداخلي.	
المطلب الرابع:تقنيات ومعايير تنفيذ التدقيق الداخلي.	
الفرع الأول :تقنيات التدقيق.	
الفرع الثاني:معايير تنفيذ التدقيق الداخلي.	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني:مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية.	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول:عملية اتخاذ القرارات المالية.	
المطلب الأول:تعريف وخصائص القرارات المالية.	
الفرع الأول:تعريف القرارات المالية	
الفرع الثاني:خصائص القرارات المالية	
المطلب الثاني:أنواع القرارات المالية.	
الفرع الأول:حسب المدة.	
الفرع الثاني:حسب النشاط الاستغلالي.	
المطلب الثالث:مبادئ وأهداف القرارات المالية.	
الفرع الأول:مبادئ القرارات المالية.	
الفرع الثاني:أهداف القرارات المالية.	
المطلب الرابع:مراحل صنع القرار ومسؤوليات المدير المالي.	
الفرع الأول :مسؤوليات المدير المالي.	
الفرع الثاني:مراحل صنع القرار المالي.	
المبحث الثاني:التدقيق الداخلي ومساهمته في اتخاذ القرارات المالية	
المطلب الاول:اثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي.	
المطلب الثاني:صعوبات التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي.	
المطلب الثالث:دور التدقيق الداخلي في المؤسسة.	
المطلب الرابع:مراحل وخطوات عملية التدقيق الداخلي.	
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث:دراسة حالة مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية وحدة الهياكل المعدنية والنحاسية .	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول:تقديم مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية	

المطلب الأول:نشأة وتعريف مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية.	
الفرع الأول:نشأة مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية.	
الفرع الثاني: تعريف مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية.	
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	
المطلب الثالث:مهام ومصالح مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية.	
المبحث الثاني:منهجية سير عملية التدقيق الداخلي دراسة حالة ميدانية لمؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية .	
المطلب الأول:منهجية سير عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة .	
الفرع الأول:خطوات التدقيق الداخلي في مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية.	
الفرع الثاني:مضمون تقرير المدقق الداخلي في مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية.	
المطلب الثاني : الـ عم لـ يات المحاسبية في مؤسسةالهياكل المعدنية والنحاسية.	
الفرع الأول:أصول وخصوم الميزانية	
الفرع الثاني:جدول نتائج الحسابات	
المطلب الثالث:دراسة حالة الزبائن ح /419	
خلاصة الفصل	
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

مقدمـــة عامـة

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع النطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر آو غير مباشر في المؤسسة مما اوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة و كذا النشاطات التي تقوم بها. ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد و الموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الآمر، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

لقد شهد التدقيق المحاسبي تطورات مستمرة وفي مسار موازي للمحاسبة إذ أن المحاسبة نظام هدفه توفير المعلومات الاقتصادية لتكون نقطة بداية للتدقيق المحاسبي الذي يتولى عملية فحص البيانات،الحسابات والمستندات للتأكد من صحتها وتحديد درجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية فالتدقيق بمثابة العين الساهرة على كل ما يتعلق بالمؤسسة سعيا لتحقيق أهدافها وسياستها المتبعة ،إذ يضطلع بأهمية بالغة لذا يجب القيام بمهمة المراجعة والرقابة من طرف أشخاص كفاءات علمية ومؤهلات فنية بالإضافة إلى امتيازاتهم بالاستقلالية وهذا ما نقصد به الحياد كما يجب أن تتصف التقارير وخاصة المالية التي يحررونها بالمصداقية والموضوعية كونها الأساس الذي يعتمد عليه من طرف مستخدمي القوائم المالية وذلك من اجل اتخاذ قرارات تتصف بالرشادة والصواب.

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات لما له من اثر في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة الموارد المتاحة ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت عدد كبير من الشركات العالمية ،والتي آدت بدورها إلى الأزمات العالمية الأخيرة التي أثرت على اقتصاديات الدول الكبرى في العالم خاصة الأوروبية منها.

إن أي مؤسسة اقتصادية معاصرة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو سريعة مع الحرص على البقاء و الاستمرارية وللوصول إلى هذا المسعى لابد من المتابعة الجيدة لأداء المهام ومدى كفاءة هذا الأداء والتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات المسطرة وكذا التأكد من صحة البيانات ودقة القوائم المالية بالإضافة إلى هذه الحاجات الداخلية للتدقيق المحاسبي توجد متطلبات خارجية من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من (مساهمين ،بنوك وإدارة الضرائب ،نقابات العمال.....الخ).

فإذا كان هدف المدقق أثناء تدخله هو إعطاء رأي محايد مدعم بالأدلة وقرائن إثبات عن مدى شرعية وصدق الحسابات الذي يعطي المعلومات المحاسبية قوة قانونية،فالمجلات المختلفة والمتعددة أفرزت تعدد واختلاف في أنواع التدقيق ليصل إلى مجال الحسابات الختامية وعناصر الميزانية من الأصول والخصوم الذي يهدف إلى تحديد الانحرافات وأسبابها والعمل على رفع المستوى الإداري "اتخاذ القرارات "والكفاية الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق سوف نتطرق في بحثنا هذا إلى موضوع دور التدقيق المحاسبي (الداخلي) في ترشيد القرارات المالية (دراسة حالة وحدة الهياكل المعدنية والنحاسية chaudral بولاية غليزان).

لمعالجة هذا الموضوع ولإعطاء صورة واضحة عنه فقد حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسية كالأتي:

ما هو دور التدقيق الداخلي وما مدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية فقد قمنا بوضع بعض التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم التدقيق الداخلي؟ وما هي أهدافه؟
- ما المقصود باتخاذ القرار المالي ؟ وما هي مراحله؟
- ما اثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي ؟
- كيف يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

فرضيات البحث:

لدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها، اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية :

- للتدقيق الداخلي دور فعال في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة.
- يعتمد متخذ القرار المالي على نتائج التدقيق الداخلي.
- تعتبر عمالية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة ذات أولوية كبيرة .

أهمية البحث :

إن التدقيق الداخلي هو وسيلة تعتمد عليها المؤسسة للحصول على قوائم مالية خلية من الأخطاء، وباعتبار أن هذه القوائم المالية تعبر الوضعية المالية للمؤسسة فان المسيرين يعتمدوا عليها في عملية اتخاذ القرارات لتسيير المؤسسة وعلى الاقتراحات التي يقدمها المدقق الداخلي في المؤسسة المعنية.

أهداف البحث :

- إبراز مفهوم التدقيق الداخلي.
- إبراز مفهوم اتخـــاذ القرار المالي.
- إبراز مدى أهمية ودور التدقيق الداخلي في تفعيل عملية اتخاذ القرار المالي بالمؤسسة.
- محاولة إظهار كيفية اتخاذ القرار باعتماد على تقارير المدقق الداخلي واقتراحاته.

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع.
- أهمية التدقيق الداخلي وعملية اتخاذ القرار بالنسبة للمؤسسة.
- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار كون الموضوع يدخل في صميم التخصصي.

صعوبات التي واجهتها أثناء القيام بهذه الدراسة

- صعوبة استرداد بيانات الاستبيان.
- صعوبة التواصل مع المشرفين للمؤسسة محل الدراسة

منهج الدراسة:

لدراسة الطبيعة المحاسبية يتم إتباع الأسلوب الوصفي عند عرض التأصيل النظري للتدقيق الداخلي وكذا المفاهيم العامة المتعلقة باتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية ،حيث يتم الاستعانة بتقارير رسمية صادرة عن المدقق الداخلي للمؤسسات الجزائرية بغية تحليل العلاقة الموجودة بينها وبين اتخاذ القرارات المالية.

يتم استخدام دراسة الحالة في العمل الميداني للمؤسسة محل الدراسة عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ثم التركيز على توضيح دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية للأطراف ذات العلاقة

محددات الدراسة

الحدود المكانية: المؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية و النحاسية بولاية غليزان .

الحدود الزمنية: من20مارس إلى 20 افريل 2019.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذا البحث على دراسات سابقة نذكر منها:

شدري معمر سعاد:دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ،عبارة عن مذكرة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة ،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،سنة2009،حيث تدور إشكالية هذا البحث حول: إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقاة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ،وفي المؤسسة سونلغاز بصفة خاصة ،هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة حيث تطرقت إلى مجموعة من النتائج أهمها :آن المراجعة الداخلية هي وظيفة تابعة للمديرية وتحقق احد معاييرها

فاطمة بعوج: دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار ،عبارة عن مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل المستر في العلم المالية والمحاسبية ،تخصص فحص محاسبي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة2014،حيث كانت إشكالية البحث كالتالي :

ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار بالمؤسسة

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار وخلصت إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة نسبيا وتابعة للمديرية العامة للمؤسسة ،كما يعتبر التدقيق الداخلي الوسيلة المثلى في اكتشاف الأخطاء والانحرافات وكل أنواع الغش ومحاولة معالجتها في الوقت المناسب والحفاظ على ممتلكات وأصول المؤسسة.

بن يخلف آمال: المراجعة الداخلية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماجيستر مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2002،حيث اشارت هذه الدراسة إلى وجود تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ،وان وجود نظام للمراجعة الداخلية بالمؤسسة لا يعني عن المراجعة الخارجية ،كما أن وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يمكن للمراجع الخارجي من تخفيض حجم اختباراته وبالتالي توفير وقته وجهده فضلا من كفاءة النظام الكلي.

تقسيمات الدراسة

لتجسيد موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد خطة تتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والداخلي .تناولنا في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول:مدخل مفاهيمي للتدقيق الداخلي أما المبحث الثاني :عموميات حول التدقيق الداخلي ،وفي **الفصل الثاني:** تطرقنا إلى مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية حيث تناولنا في هذا الفصل

مبحثين يمثل المبحث الأول في عملية اتخاذ القرار أما البحث الثاني مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية.

والفصل الثالث: يتعلق بالدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة التي تبين دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية حيث ينقسم إلى مبحثين يتمثل الأول في التعريف بالمؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية و النحاسية والمبحث الثاني يتمثل أهمية التدقيق الداخلي في تفعيل عملية اتخاذ القرار المالي .

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي "الداخلي"

تمهيد:

نظرا للتطور التكنولوجي والاقتصادي الذي شهده العالم أدى إلى تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافياً وتعدد نشاطها ووظائفها وأهدافها، هذا ما فرض عليها ضمان حسن التسيير وفعالية نشاطاتها والاهتمام بالعمليات والإجراءات التنظيمية داخل أقسامها، واتخاذ القرارات كان نوعها (والتي تمكن المؤسسة من استغلال مختلف الوسائل المادية والبشرية المتاحة بها، ومن أجل أن تتحكم المؤسسة في نشاطها استلزم عليها إيجاد وسائل أو تقنيات تساعد على اتخاذ القرار ومن بين أهم هذه الوسائل التدقيق الداخلي حيث ظهر هذا الأخير مع التطورات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي وكبر حجم المؤسسات الاقتصادية ورؤوس أموالها وذلك ما أدى إلى انفصال المالية عن التسيير وظهرت تخوفات أصحاب الأموال من عدم تطبيق المسير تعليمات الإدارة وذلك ما تطلب لجوء أصحاب الأموال إلى ما يسمى بالمدقق ليطمئن المالك عن نتيجة أموال المستثمرة، ومن هذه الأخيرة أصبحت المؤسسة في حاجة ملحة إلى وظيفة التدقيق الداخلي التي تساعد في تزويد مختلف الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة وذات مصداقية تمكنهم من اتخاذ القرارات على أسس معينة

المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي ومفهومه وأهميته

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

يرجع تاريخ التدقيق إلى العصور القديمة التي تمتد إلى ما قبل الميلاد حيث كانت العمليات التجارية صغيرة جدا بحيث كان الفرد قادر على تفقد أعماله بنفسه.

ففي العصور الوسطى حيث كان يسود نظام الإقطاع ،لم يكن للنشاط التجاري والصناعي أي أهمية تذكر ولذلك فان وحدة النشاط الاقتصادي التي كانت سائدة في ذلك الوقت هي الضيعة أي قطعة ارض التي يمتلكها النبلاء والأثرياء، وبطبيعة الحال تتم عن طريق استدعاء القائمين بالعمل في هذه الضياع من قبل أشخاص ذوي سلطة عليهم ليقدموا تقريرا شفهيا عما قاموا به.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها ،أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه وهكذا نجد كلمة مراجعة Audit، مشتقة من الكلمة اللاتينية Audir ومعناها يستمع

شهد التدقيق عدة تطورات كان لها اثر البالغ على تطورها فقد ترتب على ظهور القيد المزدوج التي وردت في الموسوعة الرياضية للعالم الايطالي لوكا باش يلو

وهو الاعتراف بضرورة وجود أنظمة محاسبية سليمة لمنع الغش و الأخطاء.

فقد صاحب تطور المراجعة والمراقبة تطور النشاط التجاري والاقتصادي، فمنذ النهضة التجارية بايطاليا في القرنين 15 إلى 16، والتطور مستمر الذي تبع تطور المنشات والمؤسسات ،فلم تكن الحاجة إلى المراقبة الخارجية قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة إذا كان المالك مالكا ومسيرا في نفس الوقت ،غير أن ظهور الثورة الصناعية في القرن18 تميز بالحاجة رؤوس أموال كبيرة لمسايرة الركب فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض عن المخاطرة بها مما أدى إلى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى انفصال تدريجيا الملكية عن التسيير.

لقد لوحظ مع مرور الزمن انه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير، وعليه فان انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سبب ظهور المراجعة والمراقبة التي يقوم بها شخص محترف متخصص يكون كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه و عن عدم التلاعب فيه .[1]

وباستجابة القوانين الانجليزية للاعتقاد العام والرغبة في ضرورة إخضاع تصرفات مؤسسي الشركات ومديرها لرقابة طرف ثالث مستقل يقوم بفحص أعمالها إبداء الرأي في نتيجة هذا الفحص، وذلك بصفة دورية في نهاية كل سنة مالية خصوصا بعد النمو الاقتصادي العظيم الذي شهدنه بريطانيا و ظهور الإنتاج الكبير، وتعاظم الثورة الصناعية ، وانتشار شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن ملكية فقد نص قانون الشركات لسنة 1862م على ضرورة مراجعة الشركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات ،وان يتضمن

[1]:محمد بوتين ،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق ،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005،ص8 (بتصرف).

تقريرهم الرأي الفني إذا كانت الميزانية قد أكمل شكلها القانوني، وتشمل جميع البيانات التي يطلبها القانون وما إذا كانت تعبر تعبيرا صادقا وصحيحا عن الحالة المالية للشركة وجاء قانون الشركات لسنة 1900 م ليجعل من عملية المراجعة عملية إلزامية لكل الشركات المساهمة في بريطانيا ،وتضمن القانون بكافاتهم مما أعطى دفعة قوية لتطوير مهنة المراجعة لقد اعتبر هذا القانون بمثابة حجر الأساس أو العلامة البارة في تاريخ تطور مهنة المراجعة .

في هذه المرحلة الزمنية من عمر المراجعة بتلك اللازمة التي عرفت في التاريخ بأزمة الكساد العظيم ،التي سادت الأسواق المالية سنة 1929_1930م أدى إلى احتدام المنافسة بين المشروعات المختلفة فكانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي كبش الفداء فيها ،حيث أعلنت الكثير منها إفلاسها في حين لجان طائفة أخرى منها إلى التضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول و زيادة الأرباح بشكل مغاير للحقيقة وفي ظل هذه الظروف لجا المقرضون والمساهمون الذين تضررت مصالحهم جراء هذه التصرفات إلى القضاء لمساءلة كل من المحاسب و المراجع والإدارة وكثيرا ما كانت الأحكام تصدر لصالح هؤلاء المقرضين آو المساهمين و أمام هذه التحديات أخذت المنظمات المهنية و المحاسبية تعمل على فرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي من خلال تمتعها بالدور الطبيعي في توجيه العمل المحاسبي ،ورفع الوعي المحاسبي في أوساط المجتمع ومحاولة توحيد الممارسات المحاسبية العملية ووضع الضوابط لسلوك المهني بحيث أصبح المحاسب يعتمد على توجيهات مهنية عند معالجته .

لأي مشكلة تقابله في الحياة العملية دون الاكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل موظفا لديها في مجتمع ملئ بالغش والتلاعب والاحتيال الحال بالنسبة للمراجع ولعل من أهم أحداث هذه المرحلة إصدار المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1954 م تصور لمعايير المراجعة واعتبارها أساسا يحكم الممارسة العملية فيها .

الفرع الثاني :مفهوم التدقيق المحاسبي وأهميته

أولا/ المفهوم:

التدقيق معناه لغويا هو التأكد من صحة أي عمل من الأعمال بفحصه ،وإعادة دراسته لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبية والمالية يسمى عادة باسم المراجعة في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم و هي مراجعة الحسابات و الفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها .

التدقيق هو علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب ،التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة.[1]

[1]: وليم توماس، امرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية، 1989، ص26.

ومنه يتضح أن التدقيق له مبادئ ومعايير متعارف عليها بين أصحاب هذه المهمة حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين ،والمراجعين إرسالها خلال حقبة من الزمن كما أن للتدقيق طرقه وأساليبه وإجراءاته،التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية، ومحتويات الدفاتر والسجلات المالية كما تتمثل أهدافه في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة .[1]

وتشمل عملية التدقيق :

الفحص: وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها .

التحقيق : وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.

التقرير: وهو تبلور نتائج الفحص والتدقيق و إثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

كما عرف boynton التدقيق انه عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية للمنشاة ،وتقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة.

إن تأكيدات الإدارة التي تقدمها إلى المدقق الخارجي في شكل إقرارات صريحة و غير صريحة وقوائم مالية تمثل اعترافا من الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم هذه القوائم المالية[2].

ثانيا/ أهمية التدقيق المحاسبي

تنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف الى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشاة وتربطهم علاقة بها حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات و رسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها ومن هذه الفئات ما يلي :

1/ أهمية إدارة المشروع: التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة التي تخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاية عالية و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط والسياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة

2/ أهمية التدقيق للملاك والمستخدمين :تلجا هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم للوجهة التي تحقق لهم اكبر عائد ممكن و لضمان حماية مدخرات المستثمرين فيحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة و صحيحة.

3/ أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تلعب هذه دورا هاما في التمويل قصيرة الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها لهذا فإنها تعتمد القوائم المالية تقرير المدقق لدراسة ،و تحليل القوائم المالية قبل المشروع في نهج الائتمان المصرفي القروض ،و تعتمد كأساس للتوسع فيه أو الأحكام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي.

[1]: محمد لاتهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9.

[2]: رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 25-26.

4/ أهمية التدقيق في الهيئات الحكومية :تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي آو رسم السياسات الاقتصادية للدولة ،آو فرض الضرائب و هذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية سليمة لبعض بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات ،آو تقييم إعانات مالية لبعض المؤسسات ،ويمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوق فيها معتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا وإبداء رأيها عن مدى صحة البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية للمشروعات على تبعية أعمال والمركز المالي.

5/ أهمية التدقيق للدائنين والموردين : يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه و تفاوت نسب الخصومات التي تمنحها القوة للمركز المالي للمؤسسة.[1]

6/ **أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد**: ازداد الاهتمام بالقوائم المالية المعتمدة ،و ما تخويه من بيانات محاسبية في تحليلها و تقدير الدخل القومي ورسم برنامج الخطط الاقتصادية ،وتعتمد دقة تقديراتها وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين لديها .

7/**أهمية التدقيق لمقابلة العمال** : تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسات العامة للأجور و تحقيق مزايا العمال.

8/ **أهمية التدقيق في تخصيص الموارد**:يساعد التدقيق في تخصيصا لموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة لإنتاج السلع و الخدمات التي يزيد الطلب عليها، فالموارد النادرة تجدها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاية، والتي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة إذ أن البيانات و التقارير المحاسبية غير الدقيقة، والتي لم تخضع للتدقيق تخفي في طياتها إسرافا ،وسوء وكفاية تحول دون تخصيص مواردنا النادرة بطريقة رشيدة .

9/**أهمية التدقيق للاقتصاد القومي**:يخدم التدقيق الاقتصاد القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماتها و أهمية للفئات السابقة الذكر فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة ،وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب و توجيه استثمار المدخرات ،والموارد المتاحة القادرة ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية، وخير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية ،وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها و توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

المطلب الثاني: أهداف ومصادر التدقيق المحاسبي

الفرع الأول: أهداف التدقيق المحاسبي:

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجو تحققها من نشاط معين، و أهداف المراجعة كثيرة ومتعددة و تطورها صاحب تطور المراجعة عبر الزمن فقد كانت تهدف المراجعة في بدايتها إلى اكتشاف الأخطار ، وأعمال الغش و التعزيز التي قد توجد في السجلات العمليات المسجلة بالدفاتر ،و إن القوائم المالية تبين بصدق المركز المالي الناتج عن هذه العمليات .ثم أصبح من أهدافها القيام بدراسة انتقاديه لأنظمة المشروع

[1]: رزق أبو زيد الشحنة، المرجع السابق، ص 28.

بما فيها نظام الرقابة الداخلية ومع تطور المراجعة أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة عرض القوائم المالية كما زادت أهمية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.[1]

و الجدير بالذكر أن تطور أهداف المراجعة يرجع إلى القضاء الانجليزية من خلال العبارة المشهورة للقاضي عام 1896 م ،والتي تصف فيها المراجع بأنه كلب الحراسة و ليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء أثار المجرمين حيث تشير هذه العبارة إلى الهدف الأساسي للمراجعة ليس اكتشاف الغش والأخطاء و إنما إظهار هذه الأخطاء و الغش عند قيام المراجع بمهمته .

و قد أضيفت أهدافا عديدة للمراجعة في الوقت الحديث نذكر منها ما يلي :

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط
- التقليل من خطر المراجعة
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع[2]

الفرع الثاني :أهم مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق

أولا/ مفهوم أدلة التدقيق معيار 500: "يقصد إنها كل ما يمكن أن يحصل عليه المدقق من أدلة إثبات وقرائن محاسبية تساعده في إبداء رأيه " ولذلك يجب على المدقق جمع اكبر عدد من أدلة وقرائن التدقيق والمناسبة حتى يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة ليبني عليها رأيه.

تتمثل هذه المصادر في :

1/ الفحص المستندي : يقصد به اختبار السجلات والمستندات أو الأصول الملموسة، ويوفر هذا الفحص أدلة تختلف درجة اعتماد عليها حسب طبيعتها ومصدرها، وكذلك على فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تنفيذها عند إعدادها وتشغيلها .

2/ الملاحظة : تبدأ الملاحظة من خلال ما يشاهد المدقق أثناء زياراته الميدانية لمنشاة العميل، ويطلع خلالها على عملية التشغيل أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي العميل أو الآخرين فعلى سبيل المثيل ملاحظة أداء أنشطة الرقابة يوفر أدلة التدقيق ولكنها تكون محددة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها الملاحظة.

3/ الاستفسارات : تتضمن الاستفسارات البحث عن المعلومات من أشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المنشاة أو خارجها ،وتتفاوت طريقتها من تقديم استفسارات رسمية مكتوبة إلى الطرف الثالث خارج المنشاة أو استفسارات شفهية عادية موجهة إلى أشخاص داخل المنشاة ،وقد توفر الإجابة علة الاستفسارات معلومات للمدقق خاصة بتجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية .

4/ الفحص الفعلي : ويقصد به قيام بفحص أو جود الأصول الملموسة مثل المخزونات والآلات النقدية فوجود مثل هذه الأصول داخل المنشاة لا يعني ملكية المنشاة ،ولكن يجب على المدقق التحقق من كميات ومواصفات هذه الأصول وتقييم حالتها أو وجودها الفعلي فجرد المخزون يعني التحقق من وجود البضاعة

[1]: عبد الفتاح محمد صحن، محمد سمير الصبان، شريف علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 42

[2]: المرجع نفسه، ص 45.

بالمخازن، ولكن يجب على المدقق التحقق من أن البضاعة الموجودة بمحاضر الجرد تخص الفترة المحاسبية تحت التدقيق وإنها ملك للمنشاة.[1]

5/ المصادقات : وفقا لما جاء بمعيار التدقيق الدولي 500 فان المصادقة هي إجابات كتابية أو شفوية يحصل عليها المدقق من أطراف خارجية، حيث يتم المصادقة على أرصدة معينة موجودة لدى أطراف خارج المنشاة وتعتبر المصادقات أكثر مصداقية من غيرها من أدلة التدقيق نظرا لأنه يتم إعدادها و إصدارها من جهة خارج المنشاة .

6/ إعادة الاحتساب أو ما يعرف بالتدقيق الحسابي : يقصد بها إعادة فحص عينة من العمليات الحسابية التي قام المحاسبون بتسجيلها في الدفاتر خلال الفترة التي يتم التدقيق عنها، وقد تشمل إعادة فحص العمليات الحسابية اختبار الدقة الحسابية مثل التحقق من ترحيل فواتير البيع والمخزون، و كذلك عمليات الجمع في الدفاتر والسجلات والتحقق من صحة المستندات لهذه العمليات وأيضا فحص العمليات الحسابية لمصاريف الامتلاك والمصاريف المدفوعة مقدما.

7/ الإجراءات التحليلية: أشار المعيار الدولي 500 إلى أن الإجراءات التحليلية هي "عملية تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات بين كل من البيانات المالية وغير مالية وتشمل هذه الإجراءات بحيث التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة ،أو التي تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها كما يمكن تعرف الإجراءات التحليلية بأنها" استخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلا) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية مثلا مقارنة الهامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة .

8/ الاستعانة بإقرارات الإدارة : أشار معيار التدقيق الدولي رقم (500) إلى ضرورة حصول المدقق على إقرارات مناسبة من الإدارة حيث تمثل هذه الإقرارات اعتراف من الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم البيانات المالية بشكل عادل ويتماشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية، وإنها قامت بالموافقة على هذه البيانات، ويستطيع المدقق الحصول على دليل اعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن هذه الإقرارات والموافقة عليه من الإدارة من خلال :

- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو الهيئات المشابهة .
- الحصول على إقرار تحريري من الإدارة ،؟أو باستلام نسخة موقعة من البيانات المالية
- ويستطيع المدقق الحصول على إقرارات تحريرية من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية في حالة توقع عدم وجود أدلة أخرى كافية وملائمة ،ولا يمكن أن يكون إقرارات الإدارة بديلا عن أدلة الإثبات الأخرى التي يتوقع المدقق بأنه من الممكن توفرها بشكل معقول.

[1]: عبد الفتاح صحن، أحمد عبيد وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 85.

المطلب الثالث : مسار تنفيذ عملية التدقيق و أنواعه

الفرع الأول : مسار تنفيذ عملية التدقيق

تسبر عملية التدقيق وفق خطوات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل اكبر فعالية في أداء القائمين بها وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه الوظيفة .

أولا/ قبول المهمة و تخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة ويتحقق هذا الشرط وفق لمجموعة من العناصر هي:

1/ الخطوات التمهيدية:

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق والمتمثلة فيما يلي :

- التحقق من صحة تعيينه والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.[1]
- الاتصال بالمدقق السابق وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته ،فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
- التأكد من نطاق عملية التدقيق .
- اتصالات أولى من المؤسسة محا التدقيق إذ يتعرف على مسؤولي و مسيري مختلف المصالح كما يقوم بزيارات ميدانية للتعرف على آماكن المؤسسة و نشاطاتها ووحداتها .
- فحص وتقييم النظام المحاسبي حيث يقوم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة
- الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة مع التعرف على تقرير المدقق السابق.
- فحص التنظيم الإداري حيث يتعرف على موظفي المؤسسة و توزيع السلطات والمسؤوليات بينهم. [2]

2/ النظام الضريبي:

[1]: زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة 1، داريايا للنشر، الأردن، 2009، ص 79.

[2]: محمد لاتهامي، مرجع سابق، ص 69.

رغم أن الناحية الضريبية ليست التزاما مباشر للمدقق ألا انه يتعين عليه الاطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق وكذا معانة التقارير الضريبية للسنوات السابقة و عليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الالتزام الضريبي

ثانيا/ مخطط التدقيق:

ومن بين ما يتضمنه ما يلي :

- الأهداف الواجب تحقيقها.
- الخطوات و الإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف
- تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة و إجراء
- تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة و إجراء
- ملاحظات الشخص المسؤول عن انجاز الإجراء.

البرنامج ليس سردا لخطوات بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ لمستويات مهنية متعارف عليها و البرنامج يخدم عدة أغراض فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق و تعليمات فنية و تفصيلية لمساعديه لتنفيذها .

ثالثا/ الإشراف على مهمة التدقيق:

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته و كفاءته وتخصصه دون تفويض السلطة لهم أو انجاز المهمة كاملة من طرفهم بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية التدقيق يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف ما يلي :[1]

- توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق.
- حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق إلى الشخص القادر على انجازها بكفاءة.
- إزالة ما قد ينشا من اختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق.
- ترتيب المهام حسب الأولويات فحص العمل المنتهي وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض الاستغلال الأمثل للطاقات.
- حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة.
- حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم.

طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم.

رابعا/ أوراق العمل

أوراق العمل التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق من الإجراءات المتبعة المعلومات التي تم الحصول عليها الالتزام بالسياسات و نتيجة عملية التدقيق .

[1]: الخطيب خالد راغب، رفيعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص 27.

الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه .

ثانيا/ تقييم نظام الرقابة الداخلية

لقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نظام الرقابة الداخلية بأنه" وظيفة التقييم المستقلة التي يتم استحداثها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص، وتقييم الأنشطة الاقتصادية، والمالية والإدارية بها ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك".

يمكن تلخيص كيفية قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية فيما يلي :

1/ الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية

يهتم المدقق في البداية بما يعرف بالفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بغرض الإلمام بالمعلومات الكافية على البيئة التي يعمل فيها نظام الرقابة من ناحية و طبيعة تدفق العمليات المالية من خلال عناصر النظام المحاسبي في المؤسسة من ناحية أخرى و يساعد المدقق على ما يلي :

أ/ طبيعة النظام المحاسبي في المؤسسة والدورة المحاسبية التي تحكم طبيعة العمل فيها من خلال :

- التعرف على طبيعة الدورة المستندية لعمليات المؤسسة والمستندات المستخدمة فيها و طبيعة ووظيفة كل مستند على أساس أن هذه الدورة تمثل العنصر الهام من عناصر المدخلات في النظام المحاسبي للمؤسسة .
- التعرف على مرحلة تشغيل البيانات الواردة في هذه المستندات وطريقة معالجتها و تحليلها يدويا أو الكترونيا[1].

ب/ طبيعة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة و البيئة و الرقابية التي يعمل فيها المدقق بما يساعده على:

- التعرف على طبيعة الإشراف و الإدارة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة .
- التعرف على وظائف وخدمات التدقيق الداخلي في المؤسسة وطبيعة عملها ودورها في تحقيق الرقابة.
- التعرف على توزيع الخطوط المسؤولة داخل هذه المستويات و طبيعة خطوط الاتصال فيها أفقيا وراسيا.
- التعرف على أنواع المعاملات التي تقوم بها المؤسسة و كيفية التصريح بها وتنفيذها وتسجيلها ومعالجة بياناتها .

2/ نتيجة الفحص المبدئي :

بعد الفحص المبدئي الذي يقوم به المدقق لنظام الداخلية في المؤسسة يمكن ان يصل الى احد الاستنتاجين التاليين:

أ/ الاستنتاج الأول: عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

[1]: الخطيب خالد راغب، نفس المرجع، ص 28.

لا جدوى من دراسة و تقييم النظام القائم بشكل تفصيلي وانه بهذا الشكل لا يصلح بصفة عامة في مجال تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للتدقيق .

إن عملية تقييم تفصيلي أو دراسة إضافية للنظام متضمنة اختبار الالتزام بتطبيقه سوف تتكلف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعة من هذا الفحص أو هذه الدراسة

وبان على هاتين النتيجتين يتوقف المدقق عن إجراء أية دراسة أو تقييم جديد لنظام الرقابة الداخلية وبذلك يقوم المدقق بتصميم برنامج الاختبارات الأساسية بدون الاعتماد كلية على إي إجراء من إجراءات الرقابة الداخلية التي تتبعها المؤسسة ،وفي هذا المجال يعرض المدقق الأسباب الرئيسية لعدم قيامه بدراسة تفصيلية لنظام الرقابة الداخلية [1].

[1]:محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل المكتب الجامعي الحديث، مصر2007 ،ص91-88

ب/ الاستنتاج الثاني: الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويصل المدقق إلى هذا الاستنتاج عندما يتوصل إلى أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة يمكن الاعتماد عليه في مجال وضع برنامج عمله و لذلك فعليه الاستمرار في فحص وتقييم النظام لتحديد مدى كفاءة أساليب و إجراءات الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء و مخالفات جوهرية

ثالثا/ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

يقوم المدقق بإجراء التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على ضوء تقييمه المبدئي لهذا النظام و نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات و السياسات الرقابية و بناء على التقييم النهائي يستطيع المدقق ان يحكم على عنصرين من عناصر التدقيق هما :

- تحديد مقدار الأدلة المفصلة التي تتعلق بأرصدة القوائم المالية اللازمة للحصول عليها و يكون هذا المقدار ذو أهمية رئيسية لعملية التدقيق .
- التعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لإدارة المؤسسة و يعتبر هذا القرار من نتائج عملية اختبار نظام الرقابة الداخلية حيث ينبغي على المدقق عند اكتشاف مواطن الضعف وذات أهمية إن يقوم بإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك كتابة تقرير يضمنه بعض التوصيات اللازمة و الملائمة للقضاء على مواطن الضعف هذه عند التنفيذ[1].

رابعا/ المخاطر المحيطة بعملية التدقيق الخارجي

يهدف المدقق من خلال تقييم الرقابة الداخلية من خلال إعداد خطة ملائمة لجمع أدلة التدقيق الى تحقيق بعض الاطمئنان نحو نوعين من المخاطر المتعلقة بإبداء رأيه بخصوص القوائم المالية :

مخاطر وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية.

مخاطر احتمال عدم كفاية اختبارات التدقيق لاكتشاف تلك الأخطاء.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق

تنقسم عملية التدقيق الحسابات إلى عدة أنواع أو تبويبها و لذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها و بالتالي نستطيع القول بان للتدقيق أنواع متعددة فقد ينظر إليه من حيث الحدود ومدى الفحص ،و قد ينظر إليه من حيث التوقيت و الاستقلال ،كما قد ينظر إليه من حيث الالتزام بالإضافة إلى زوايا أخرى مختلفة و بناءا على ما سبق يمكن توضيح هذه الزوايا في الفروع التالي:

أولا/ التدقيق من حيث الحدود

ينقسم التدقيق من حيث الحدود إلى التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي:

1/ التدقيق الكامل: وهو التدقيق الذي يحول للمدقق إطارا غير محدود للعمل الذي يؤديه و لا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها و يتعين على

[1]:اراهيم طه عبد الوهاب،المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة ،مصر، 2004،ص275

المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر على نطاق الفحص و المفردات التي شملتها اختباراته .[1]

2/ التدقيق الجزئي : و هو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة ،أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق المطلوب، أو المجال ويراعي أن الجملة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق، أو حدود التدقيق المكلف به، ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي، أي رسالة ارتباط بين حدود التدقيق والهدف منه حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت و النتائج التي توصل إليها كي ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم بنص عليه في الاتفاق ومن أمثلة التدقيق الجزئي ما يلي :

- الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مفوضات و مدفوعات .
- الاتفاق على تدقيق العمليات الآجلة خلال فترة معينة.[2]
- الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط.
- الاتفاق على دراسة قدرة المنشاة على سداد التزاماتها .

ثانيا/ التدقيق من حيث الوقت

1/التدقيق النهائي:

يعد مناسبا للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم و ذلك لان المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وترصيد الحسابات و في هذا الضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها كما انه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشاة ،وذلك لعدم تردد المدقق و مساعديه على المنشاة بالصافة إلى انه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق و لكن يؤخذ على التدقيق النهائي الاحتمالات التالية:

1) تأخر النتائج .
2) حدوث ارتباك في مكان المدقق.
3) عدم اكتشاف الأخطاء و الغش والتلاعب.
4) عدم قيام المدقق بالفحص على المستوى المرغوب.

2/ التدقيق المستمر:

يعد الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشاة من وقت لأخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت، وبمعنى أخر يعد التدقيق المستمر التدقيق الذي يتم أولا بأول خلال السنة المالية .

و على الرغم من مزايا التدقيق المستمر إلا انه يبرز بعض العيوب أهمها :

[1]:محمد سمير صبان،عبد الوهاب نصر علي ،المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف علها والمعايير الدولية،الدار الجامعية،مصر،2002،ص30

1) ارتباك العمل في المنشاة محل التدقيق .
2) انه تدقيق غير متصل.
3) توطيد العلاقات الإنسانية بين المدقق و موظفي المنشاة.

ولكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المدقق بإعداد برنامج التدقيق على أساس مواعيد وكذلك استخدام الرموز والعلامات للعمليات التي تم تدقيقها، وكذلك يمكن للمدقق عمل مذكرات بأرصدة الحسابات التي تم تدقيقها، و ما هو جدير بالذكر أن كل من التدقيق النهائي والمستمر يمكن للمدقق أو يؤديها على أساس تفصيلي أو اختياري.[1]

ثالثا/ التدقيق من حيث الاستقلال

1/ **التدقيق الداخلي** :وهو عملية الفحص المنتظم لعمليات المؤسسة المسجلة في الدفاتر و السجلات بواسطة جهة داخلية ،أو مدققين تابعين للمؤسسة ،وقد نشا هذا النوع من التدقيق نظرا لكبر حجم المؤسسات الأمر الذي استلزم وجود أداة وقاية و رقابة تضمن التحقق من عمليات المشروع .

2/ **التدقيق الخارجي:** يعرف بأنه الفحص ألانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشاة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه إتعاب لنوعية الفحص المطلوب منه وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية للمنشاة خلال فترة معينة .

ويتضح من التفرقة السابقة بين التدقيق الداخلي والخارجي أن هناك أوجه تشابه يمكن حصرها فيما يلي:

1) كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية و التي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة .
2) كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعبات والغش

كما يوجد أيضا تتعاون بينهما يمكن توضيحه في النقاط التالية:

- وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص و بالتالي توفير الوقت و الجهد للمدقق فضلا عن كفاية النظام المالي للتدقيق .
- إن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يعني التدقيق الخارجي و هذا يؤكد صفة التكامل .

وعلى الرغم من التشابه و التكامل بين التدقيقيين الداخلي و الخارجي إلا أن هناك اختلافات بينهما يمكن انجازها فيما يلي :

- من حيث الهدف .
- من حيث العلاقة بالمنشاة .
- من حيث نطاق وحدود العمل.

[1]: محمد سمير صبان،عبد الوهاب نصر علي، نفس المرجع السابق،ص32

المطلب الرابع: فروض و معايير التدقيق المحاسبي

الفرع الأول :فروض التدقيق المحاسبي [1]

الفروض عبارة عن معتقدات مسبقة على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطة و في إطار حل مشكلة التدقيق هي الأخرى يجب أن تتوفر على مجموعة من الافتراضات لإيجاد نظرية شاملة لها وهي كالآتي :

أولا/ قابلية البيانات للفحص:

يعني هذا إمكانية التأكد مما تحتويه القوائم المالية فعملية التدقيق قائمة على هذه الفرضية ذلك انه يشترط لقيام المدقق بمهمته أن تتوفر على حرية المطلقة في الاطلاع على البيانات المالية ،وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية فهذه تتمثل في :

1/ الملائمة : يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها .

2/ القابلية للفحص: معنى انه قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لا بد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

3/ البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة و موضوعية .

4/ القابلة للقياس الكمي: هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية .

ثانيا/ عدم وجود تعرض حتمي بين المصلحة كل من المدقق و الإدارة :

يفرض عدم وجود تعارض في مصالح بين المدقق من جهة و إدارة الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى و هو ما يعني ضمنا وجود قدر من التعاون بين الطرفين يساعد على انجاز عملية التدقيق بسرعة و بسهولة .

ثالثا/ خلو القوائم المالية و آية معلومات أخرى تقدم للفحص من آية أخطاء غير عادية:

في حالة حدوث تواطؤ قد لا يكون بإمكان المدقق اكتشاف الأخطاء من خلال القوائم المالية ،وبالتالي على المدقق أن يحافظ على نزع الشك المهني لعله يكشف التلاعب من خلال اختبارات أخرى واسعة .

رابعا/ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يلغي احتمال حدوث أخطاء :

يعني هذا الفرض أن وجود نظام رقابة داخلية سليم قد يعزز من دقة البيانات المالية ، وبالتالي إمكانية الاعتماد على التدقيق الاختباري بدلا من الشامل.

خامسا/ التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي لقوائم مالية سليمة :

أي أن استرشاد المدقق في عملية بالمبادئ المحاسبية سيعزز التأكد من مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال ،وفي حالة غياب أو قصور هذه المبادئ فان الأحكام التي سيصدرها المدقق ستكون شخصية إلى حد كبير و دون تبريرات موضوعية.

سادسا/ العناصر و المفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل :

هذا الفرض مستمد من احد فروض المحاسبية و هو فرض استمرار المشروع وهذا يعني انه إذا اتضح للمدقق أن الإدارة رشيدة، و كذا و وقوفه على سلامة نظام الرقابة الداخلية فانه يفترض استمرار

[1]: عبد الفتاح صحن، مرجع سابق،ص25_26

الوضع كذلك في المستقبل وإذا اتضح عكس ذلك أي ميول الإدارة إلى التلاعب، أو الملاحظة لضعف على المستوى نظام الرقابة الداخلية وجب الحرص و اخذ ذلك بعين الاعتبار مستقبلا .

سابعا/ مراقبة الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:

في حالة الطلب من مراقب الحسابات إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية فان عليه أن يلتزم بذلك في إطار المهمة الموكلة له رغم إمكانية قيامه بخدمات أخرى .

ثامنا/ القوانين المهنية تفرض على المدقق التزامات مهنية عليه أن يلتزم بها

يتطرق هذا الفرض إلى مجموع المسؤوليات التي على المدقق الالتزام بها اتجاه عملائه و التي يفرضها مركز مراقب الحسابات

الفرع الثاني : معايير التدقيق المحاسبي

اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير التي ألقت قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة التدقيق أنها أصبحت و مازالت المرجع الأساسي لكل من مزاولي المهنة و تشمل ثلاث معايير :

أولا/ المعايير العامة (الشخصية)[1]

1/ التأهيل العلمي لمدقق الحسابات :

يتطلب هذا المعيار أن يكون المدقق حاصلا على مؤهل علمي مناسب بجانب حصوله على قدر كافي من التدريب العملية في ممارسة المهنة حتى يستطيع انجاز العمل الموكول إليه بكفاءة ،والوفاء بأي التزامات أخرى قد تطلب منه و في هذه الحالة تتطلب مهنة من المدقق أن يكون ملما ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بعمله مثل علوم الإدارة الإحصاء وغيرها التي يعتمد عليها في القدرة على التحليل، و الاستنتاج عند إبداء رأيه فيما يعرض عليه من بيانات وقوائم مالية وتمثل متطلبات هذا المعيار شرطا أساسيا للحصول على الترخيص اللازم لمباشرة المهنة و تحدد كل دولة الشروط و المتطلبات الأساسية لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة .

2/ استقلال حياد المدقق:

يجب على المدقق أن يكون مستقلا استقلالا تاما في جميع مراحل التدقيق بمعنى أن يكون محايدا وآمينا في عمله و موضوعيا غير متحيز خلال تنفيذ عملية التدقيق بحيث يكون :

- لاستقلال في إعداد برنامج التدقيق دون تدخل الإدارة في أي تعديل على هذا البرنامج .
- الاستقلال في مجال الفحص دون تعرضه لآية ضغوط أو تدخل في عملية اختيار المجالات والأنشطة و المفردات التي تخضع لعملية الفحص .
- الاستقلال في مجال إعداد التقارير دون تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص ،أو التأثير على الرأي النهائي بالقوائم المالية محل التدقيق.

كما يمكن تحديد استقلال المدقق في مجالين هما :

- **الاستقلال المادي** :بمعنى وجود مصالح مادية للمدقق في المنشاة التي تقوم بتدقيق عملياتها .
- **الاستقلال الذاتي أو الذهني** : بمعنى استقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود آية ضغوطات أو تدخل من جانب العميل.

[1]:امين السيد احمد لطفي،دراسات متقدمة في المرجعة وخدمات التاكيد ،الدار الجامعية ،مصر ،2007،ص530.

3/ بذل العناية المهنية المعقولة :

يجب على المدقق بذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق حتى يبعد نفسه عن مساءلة قد يتعرض لها إذا ما قصر في بذل هذه العناية و في هذه الحالة يتعين عليه:

- بذل قصارى جهده خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق حتى يتمكن من إعداد خطة تدقيق ملائمة.
- بذل العناية المهنية المعقولة خلال الفحص اللازمة لعملية التدقيق ملتزما في ذلك بمعايير التدقيق الدولية واتخاذ الحذر المهني عند اختيار العينة و جمع الأدلة و تقييمها .

بذل العناية المهنية المعقولة خلال مرحلة التقرير، بحيث لا يقوم المدقق بإبداء رأيه إلا بعد تقييم الأدلة و تحديد النتيجة النهائية بشكل واضح.

ثانيا/ معايير العمل الميداني:

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق حيث تشمل ثلاث معايير هي:

1/ التخطيط الملائم لعملية التدقيق:

يجب على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق يتم ترجمتها في برنامج تدقيق يمكن تنفيذها عمليا و يجب أن يوضح هذا البرنامج ما يلي:

- توزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختبارات المطلوبة.
- تخصيص العمال المساعدين ،والمشرفين بمكاتب التدقيق على أعمال التدقيق المختلفة .
- الإشراف المناسب على المساعدين والمشرفين على عملية التدقيق .[1]

2/ دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية:

و قد أشار معيار التدقيق رقم إلى أن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية بما فيها فهم المنشاة و بيئتها يساعد المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ و على مستوى البيانات المالية أو على مستوى التأكيدات. بما يوفر أساسا لتصميم و تطبيق الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تقييمها و هذا من شانه في تخفيض هذه المخاطر

3/ الحصول على أدلة إثبات كافية و ملائمة:

يتطلب هذا المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ضرورة حصول المدقق الخارجي على أدلة إثبات كافية وملائمة بحيث تساعده في إبداء الرأي في القوائم المالية للمنشاة العميل ،كما تدعم الثقة في عدالة هذه القوائم، و لذلك يجب التوصل إلى الأدلة والقرائن الجديرة بالثقة من خلال عدة و سائل كما في حالة حصول المدقق على أدلة من داخل المنشاة مثل : دفاتر الحسابات و مستندات القيد و غيرها أو أدلة من خارج المنشاة مثل: المصادقات و الاستفسارات الخارجية و غيرها .

ثالثا/ معايير إعداد التقارير

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق و هو وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح و مفهوم و موثوق فيه إلى جميع المستفيدين ،كما يعد وثيقة تمكن قيام المدقق بتنفيذ واجباته.

[1]: امين السيد احمد لطفي، نفس المرجع ،ص533

وأشار المعيار التدقيق الدولي رقم إلى شكل و محتوى و تقرير المدقق الذي يصدره في نهاية عمله و يوضح فيه رأيه عن القوائم المالية، و يحكم إعداد هذا التقرير وفقا لما جاء بمعايير التدقيق أربعة معايير مهنية يجب الإشارة إليها في التقرير وهي:[1]

1/ مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عنها :

يجب أن يشير المدقق في تقريره إلى أن القوائم المالية للعميل تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عنها والمقبولة قبولا عاما ،حيث تعتبر هذه المبادئ هي الأساس الذي يقاس عليه صدق و عرض القوائم المالية .

و يقصد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما أن يتم إتباع تطبيق قواعد و أصول محاسبية في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في عمله، والتي صادف عليها المختصين في مجال المهنة و يعني ذلك التزام الإدارة بالمبادئ المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية ،بما يضمن صدق هذه القوائم و خلوها من التحريفات الجوهرية سواء كانت تحريفات متعمدة أو غير متعمدة .

2/ مدى ثبات المنشاة في تطبيق المبادئ و السياسات المحاسبية المتعارف عليها :

ويعني ذلك ثبات المنشاة في إتباع المبادئ و السياسات المحاسبية من خلال الفترات المالية بهدف الإبقاء على سلامة المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشاة عبر السنوات أو بينها و بين المنشات الأخرى مماثلة تتبع نفس المبادئ المحاسبية و لعدم إظهار قوائم مالية مضللة في حالة عدم الثبات في تطبيق هذه المبادئ

3 /مدى كفاية و مناسبة الإفصاح:

يجب أن تعبر البيانات الواردة في القوائم المالية تعبيرا كافيا ومناسبا عما تحويه من معلومات وبخلاف ذلك يجب أن يشير المدقق في تقريره إلى عدم كفاية و مناسبة الإفصاح.

ولذلك يجب أن يقرر المدقق مدى كفاية البيانات التي حصل عليها ،ومدى صحتها حتى يبدى رأيه فيها و إذا رأى المدقق أن هناك قصور في كم أو نوع أو محتوى هذا الإفصاح فسوف يشير في تقريره إلى ذلك .

4/ إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الامتناع عن الرأي مع ذكر الأسباب :

يجب على المدقق أن يقوم بإبداء رابه النهائي في القوائم المالية في تقرير مكتوب و في فقرة خاصة تسمى فقرة الرأي و يكون رأيه فيها معبرا عن هذه القوائم كوحدة واحدة و لا يعني ذلك الموافقة التامة أو الرفض الكلي للقوائم المالية و بصفة عامة يمكن تقسيم الآراء التي يبديها المدقق إلى الأنواع التالية :

- رأي نظيف وفيه يبدي المدقق رأيه بدون أي تعديلات أو تحفظات .
- رأي غير نظيف وفيه يبدي المدقق رأيه متضمنا بعض التحفظات .
- رأي معاكس و فيه يبدي المدقق عكسيا فقط إذا اعتمدا القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمشروع ،ونتائج أعماله وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها .
- رأي سلبي الامتناع عن إبداء الرأي وفيه يمتنع المدقق عن إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية ويصدر هذا الرأي عندما لا يصل المدقق إلى أدلة و قرائن إثبات كافية لإبداء رأيه .

[1]: امين السيد احمد لطفي، نفس المرجع ،ص538

المبحث الثاني : عموميات حول التدقيق الداخلي

المطلب الأول : ماهية التدقيق الداخلي

الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة تقييم مستقلة يقوم بها المشروع لفحص وتقييم أنشطته التي تقدم داخل المشروع".

ويعرف أيضا " هو تدقيق للعمليات والسجلات بصورة مستمرة، يتم داخل المشروع بواسطة جهاز وظيفي معني للقيام هذا العمل ووجود مثل هذا الجهاز الوظيفي يؤدي إلى ضمان أن النظام المحاسبي كاف و يتم تنفيذه طبقا للإجراءات المخططة ،كما يترتب عليه تسهيل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية[1]" .

كما عرف بأنه نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء إليه لمساعدة الإدارة العليا في المنشات الكبيرة على إدارة أعمالها الفعالية،وهو وظيفة من وظائف المشروع مستقلة عن الوظائف المحاسبية ومسؤول اتجاه الإدارة العليا مباشرة.

ويعرف معهد المدققين الداخلين في انجلترا " أنه عملية تقييم مستمر تنشا داخل التنظيم بهدف خدمة هذا التنظيم، وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة وتوصيل نتائج هذا التدقيق.

ويعرف التدقيق الداخلي بأنه" وسيلة تقييم لعملية تدفق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها وكمالها . ويتم التحقق من ذلك عن طريق التحقق من توافر التجانس الذاتي والمتبادل للبيانات[2]"

كما يمكن تعريف التدقيق بأنه من أوجه النشاط المستقلة التي تنشاها الإدارة للقيام بخدمتها في التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية المخصصات المعدة لحماية أصول وأموال المنشأة، والتحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة وأخر في قياس مدى صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها ،واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها عليها حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ويعرف معهد المدققين الداخليين في أمريكا أخر التعديلات وإضافات على المعايير الدولية للممارسة المهنية في التدقيق الداخلي في2003/12 والتي أصبحت نافذة باعتبار من 2004/1/1كما قام بتعديلها في 2004/04/15،وذلك استنادا للمفهوم الحديث الجديد الصادر في 1999/06 والذي يعرف التدقيق الداخلي بأنه"نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ،ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ،الرقابة،وعمليات التحكم"

بينما المفهوم الذي وضعته مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقا لمعايير التدقيق الدولي (610) المعدل العام سنة 2004 يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو "تقويم أنشطة المتعارف عليها كخدمة للمنشاة ،ومن ضمن وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليته.

---

[1]:ثناء علي القباني ،مراجعة تشغيل البيانات الكترونيا،دار الجامعية ،الإسكندرية ،2008،ص15

[2]:احمد حلمي جمعة،الاتجاهات المعاصرة في التدقيق و التأكيد (الداخلي،الحكومي،الإداري،الخاص،البيئي،المنشات الصغيرة)،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009،ص27

من خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص بنود التدقيق الداخلي كما يلي :

1. يقوم بأعمال التدقيق الداخلي قسم أو إدارة آو دائرة آو وحدة آو فريق آو ممارس آو ممارسين للتدقيق الداخلي، وقد يكونوا موظفي في الشركة آو قد يقوم بالعمل والمهمة جهة خارجية أي جهة مستقلة عن الشركة .
2. يقدم التدقيق الداخلي خدمات التدقيق باستقلالية وموضوعية، وكذلك خدمات استشارية لإدارة الشركة تصمم بهدف إضافة قيمة وتطوير وتحسين عمليات الشركة .
3. تساعد خدمات التدقيق الداخلي الشركة في تحقيق أهدافها من خلال توفير منهجية منتظمة ومنطقية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الضبط وإدارة العمليات.
4. يجب على من يقوم بالتدقيق الداخلي معرفة معايير وتقنيات التدقيق والتحلي بالاستقلالية والموضوعية والرأي المهني كونه تقييم موضوعي منتظم ومستقل.
5. يقوم بأعمال التدقيق لجميع العمليات والضوابط ،بمعنى عدم تحديد نطاق العمل ويشمل جميع العمليات المالية وغير مالية وله صلاحية الوصول إلى جميع الموظفين، وفي مختلف المستويات الوظيفية المنتجات والأنشطة والموجودات بما فيها البنايات والعقارات وكذلك السجلات.

الفرع الثاني : أهمية التدقيق الداخلي واهم أهدافه

أولا/ أهمية التدقيق الداخلي [1]

تحتوي العديد من المنظمات الكبيرة على قسم للتدقيق الداخلي حيث يكون لدى هذه المنظمات عمليات مالية أكثر تعقيدا من المنظمات الصغيرة ،ويناط بهذا القسم العديد من المهمات التي من خلالها تتضح أهمية المراجعة الداخلية ويعمل مدير قسم المراجعة الداخلية على جدولة المهام التي يختص بها فريق التدقيق الداخلي كي تسير عملية المراجعة على النحو المطلوب ويمكن إجمال أهمية المراجعة الداخلية من خلال ما يأتي :

1. عمل ما هو ممكن من اجل حماية أصول الشركة و ممتلكاتها وزيادة الوعي لدى إدارة المنظمة من اجل رفع كفاءة الرقابة الداخلية على كل ما يتعلق بالمنظمة ماليا و إداريا .
2. متابعة العمليات الجارية في المنظمة والتأكد من عدم وجود خرق في العمليات المحاسبية من خلال الالتزام بالقوانين والأعراف المالية والتنظيمية وتطبيقها على كافة السجلات المالية والمحاسبية في المنظمة .
3. الكشف عن وجود عمليات الغش والخداع والتزوير و الاحتيال المحاسبي التي تهدف إلى تضليل من تقدم إليهم بيانات المالية تختص بعمليات التزوير أو الاحتيال المالي ،إلا بعد التأكد من حتميتها من اجل القبض على الجناة .
4. وضع أسس تقييم المخاطر المحتمل حدوثها في المنظمة وإعطاء الأولوية للمخاطر المالية ذات الأهمية النسبية.

[1]:عصام محمد الطويل،مدى فعالية اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية ،مذكرة من متطلبات شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة،فلسطين،2009،ص32_34

5. وضع الرقابة المالية الكافية على كافة أقسام المنظمة من قبل فريق التدقيق الداخلي والتأكيد على ضرورة متابعة أعمال التدقيق الداخلية بحذر خاصة في الأقسام التي تكون مستهدفة بشكل اكبر في عملية التدقيق الداخلي حيث يتم جمع كافة المستندات المالية والمحاسبية المتعلقة بتلك الأقسام والكشف عليها للتأكد من عدم وجود تضارب أو خلل في البيانات المالية ،مما يسهل الكشف عن الأخطاء من قبل المدقق الداخلي قبل أن يطلع المدقق الخارجي عليها ،وقد تتم المراجعة الخارجية بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري أو سنوي.[1]

كما أن لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير في سنة 2002 بنيت على أن أهمية التدقيق الداخلي تمثل فيما يلي :

- يساعد مدققو الحسابات المستقلون على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال
- يعمل المدراء الماليون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات بفعالية .
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي .
- يساعد في وضع القرارات المالية الأولوية السليمة .

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة و فرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض ،كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضتها مع الإدارة بشان الأجور والمشاركة في الأرباح و ما شابه .

ثانيا/ أهدافه[2]

من بين أهداف التدقيق الداخلي نذكر ما يلي :

- فحص و تقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة .
- التحقق عن مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة.
- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول.
- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات و فحص الوسائل المستخدمة في تحديد و قياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.
- تقييم مدى كفاية واقتصادية استخدام موارد المؤسسة والتقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية إن أوجدت.
- تحليل و توصيل ذلك إلى المسؤولين من اجل اتخاذ القرارات الصحيحية .
- تقييم نوعية و جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة .

[1]: عصام محمد الطويل، نفس المرجع السابق،ص35

[2]:وجدي حامد حجازي ،أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،مصر،2010ص11.

- التوصية بالتحسينات التشغيلية
- مساعدة اعضاء المؤسسة على اداء مهامهم بفعالية
- تقييم فعالية القسم التشغيلي في المؤسسة لتحديد ما إذا كان القسم يحقق أهدافه التنظيمية
- التأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة .
- تقييم الأهداف و الغايات.

كما يمكن أن يمارس التدقيق الداخلي بناء على طلب الإدارة النشاطات التالية :

- مساعدة الإدارة في تصميم و تطبيق أنظمة الرقابة المحاسبية .
- اختبار و تقييم نظام المحاسبة في المؤسسة .
- مراقبة نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة لصالح للمدقق الخارجي .
- مساعدة المدقق الخارجي بهدف تخفيض التكاليف إجراء دراسات تهدف بمهام التحقيق لصالح لجنة التدقيق و حماية أصول المؤسسة.

المطلب الثاني :أنواع التدقيق الداخلي وأساليبه

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي تتمثل فيما يلي :

أولا/ تدقيق الالتزام :

يهدف إلى التحقيق من مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة في المؤسسة و تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبئ :

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح و التعليمات التي تصدرها المؤسسة .
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح و التعليمات العامة .
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم .

ثانيا/ التدقيق التشغيلي :

يعرف التدقيق التشغيلي على انه الفحص والتقويم الشامل لعملية المشروع لغرض إعلام الإدارة، أما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة ،كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام المواد المادية والبشرية بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف العمليات ويجب أن يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية .

ثالثا/ التدقيق المالي :

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول تخضع الكافة عمليات المالية للتدقيق المالي والمستندي و التي تقوم على :

- التأكد من الصرف يتماشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمولة بها
- التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخولة لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها .

المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والاتصالات والكشوف الأصلية.

رابعا/ التدقيق التكنولوجي آو نظم المعلومات :

يقصد بالتدقيق تكنولوجيا (الالكتروني)آو نظم المعلومات عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط و الرقابة و توثيق أعمال التدقيق لذا فان التدقيق الالكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة و توثيق .

الفرع الثاني :أساليب التدقيق الداخلي [1]

لكي يحقق التدقيق الداخلي أساليبه يتعين على المدقق القيام بما يلي :

- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي و تقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
- التحقق من وجود أصول المؤسسة وصحة قيدها في الدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
- تدقيق الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.
- التحقق من صحة الأرقام والمعلومات الظاهرة في القوائم المالية، آو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
- إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
- التحقق من مراعاة السياسات الموضوعية للخطط المرسومة والالتزام بها.
- تحقيق اكبر كفاية إدارة وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.
- تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي وذلك بهدف :
- التأكد من أن النظام المحاسبي ونظم الضبط الداخلي سليم.
- التأكد من أن النظم هي الأنسب للمنشاة.
- اقتراح التحسينات لهذه النظم أولا.
- تقييم الخطط و الإجراءات.
- مراعاة التزام الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة.
- حماية أموال المنشاة.

[1]:نور الإسلام السعدودي ،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر الأكاديمي،جامعة قلصدي مرباح،ورقلة،2015،ص7

المطلب الثالث : مبادئ لتدقيق وصلاحيات المدقق الداخلي

الفرع الأول: مبادئ التدقيق الداخلي

أصبح يوجد الآن معايير خاصة بوظيفة التدقيق الداخلي، وتشمل هذه المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للتدقيق الداخلي، وكل مجموعة من مجموعات تحتوي على إرشادات وتعليقات ذات قيمة للمدققين الداخليين وتتمثل هذه المبادئ التالية في :

أولا/ الاستقلالية:

معيار الاستقلال والحياد يعني أن يكون المدقق بعيدا عن تأثير الجهة التي يقوم بتدقيق أعمالها فيتوفر له الاستقلال التام عنها ولا يكون لها أي تأثير عليه ويرى معهد المدققين الداخليين أن الاستقلال المدقق الداخلي يقوم على دعامتين هما المركز التنظيمي للمدقق الداخلي بحيث يكون لمدير قسم التدقيق الداخلي خط اتصال مباشر مع مجلس الإدارة واللجنة التدقيق، الموضوعية بحيث يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها.

1/ مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة (الوضع التنظيمي): يجب أن يكون لقسم التدقيق الداخلي وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها ويجب أن يحصل المدقق الداخلي على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للتدقيق متعاونين، ويجب أن يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي بسلطة لكي يحقق له ذلك الاستقلالية وتوسيع نطاق عمل قسمه وتنفيذ توصيات هذا القسم، كما يجب أن يكون لمدير قسم التدقيق اتصال مباشر مع مجلي الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة و من ناحية أخرى فإن الاستقلالية قسم التدقيق الداخلي يمكن أن تتزايد من خلال وجود إجماع بين أعضاء مجلس الإدارة على تعيين مدير قسم التدقيق الداخلي ويجب أن يتم تحديد سلطات وأهداف ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي في شكل مكتوب ،كما يجب أن يتم عرض خطط الميزانية المالية وخطط الموارد البشرية الخاصة بقسم التدقيق الداخلي على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليها يجب أيضا أن يقدم مدير قسم التدقيق الداخلي تقرير بأنشطة التي تم القيام بها للإدارة العليا ولمجلس الإدارة على أن يتم ذلك سنويا أو نصف سنوي، والوضع التنظيمي الأمثل لقسم التدقيق الداخلي هو أن يكون تابع للجنة التدقيق أو لمجلس الإدارة مباشرة.[1]

2/ الموضوعية: يجب أن يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند أدائه لوظيفة التدقيق الداخلي وتعتبر الموضوعية أكرا ذهنيا يجب أن يتحقق لدى المدقق الداخلي أثناء أدائه لعمله بحيث يجب أن يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور التدقيق ويجب أن لا يجعل المدقق نفسه في وضع يجعله غير قادر على إبداء رأي موضوعي، ويجب أيضا أن يتفادى المدقق الداخلي أداء أي مهام تشغيلية، حيث أن أداء أي من المهام التشغيلية التي سيدققها فيما بعد سيجعل من مو ضوعيته غير متوافرة، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند الحصول على تقرير المدقق الداخلي.

[1]:عبد الوهاب نصر علي ،شحاتة السيد شحاتة ،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجية المعلومات وعولمة اسواق المال (الواقع والمستقبل)،الدار الجامعية ،مصر 2005_2006،ص500.

ثانيا/ الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي :

يجب أن يمتلك المدققين الداخليين المعارف والمهارات والكفاءات المهنية المطلوبة لأداء مسؤولياتهم الفردية ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية :

1/ تحديد مواصفات ومؤهلات و خبرات من يعمل داخل إدارة أو قسم التدقيق الداخلي من حيث :

- الكفاءة العلمية .
- الخبرة العلمية .
- فهم المبادئ الإدارية.
- دراسة وفهم العلوم السلوكية.
- توافر الصفات الخلقية.

2/ وضع برنامج تدريب مستمر لرفع كفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي و تحسين العناية المهنية .

ثالثا/ نطاق التدقيق الداخلي

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن مجال عمل التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن فحص و تقييم سلامة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها إلا أنه يجب ملاحظة أن تحديد مجال التدقيق الداخلي متروك في النهاية للمؤسسة ومجلس الإدارة حسب مقتضيات المواقف أعطاء التوجيهات العامة بشأن التدقيق والعمليات و الأنشطة الواجب مراجعتها.

رابعا/ إدارة قسم التدقيق الداخلي:[1]

تقتضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يتولى المدقق الداخلي إدارتها بطريقة مناسبة ويكون مسؤولا عن تلك المؤسسة بحيث :

- تحقيق أعمال التدقيق الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.
- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة التدقيق الداخلي بكفاءة وفاعلية.
- تتماشى جميع أعمال التدقيق الداخلي مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .
- وحتى يتمكن هذا المدير من إدارتها بما يحقق تلك الأهداف العامة فإنه يجب عليه أن :تكون لديه لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات الإدارة.
- يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الإدارة.
- يوفر سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في الإدارة .
- يضع برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية في إدارة التدقيق الداخلي.
- يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.
- يقوم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال المؤسسة وتقييم أعمالها بصفة مستمرة.

[1]: عبد الوهاب نصر علي ،شحاتة السيد شحاتة، نفس المرجع السابق،ص501

- السياسات و الإجراءات المناسبة لطبيعة أعمال القسم.
- إدارة الأفراد العاملين في القسم.
- التنسيق مع المدقق الخارجي.
- الضمانات الإضافية لجودة عمل التدقيق الداخلي بهدف الارتقاء بمستوى أداء التدقيق الداخلي لأعلى مستوى ممكن، ويكون ذلك بما يتفق و معايير الممارسة المهنية للمدقق الداخلي.

الفرع الثاني : صلاحيات المدقق الداخلي

حتى يستطيع المدقق الداخلي إدارة عمله بكفاءة وفعالية، ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤوليته وصلاحياته، وفقا لما تقتضي به قواعد ومبادئ ومعايير التدقيق الداخلي و بما أن الغرض الرئيسي للتدقيق الداخلي يتمثل في" مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة، عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة وحتى يتمكن التدقيق الداخلي من تحقيق ذلك الغرض بكفاءة وفاعلية فإنه لابد أن يكون مدير ومدققي قسم التدقيق الداخلي متمتعين بمجموعة من الصلاحيات أهمها ما يلي :

1/ الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة وسجلات وممتلكات موظفي المؤسسة.

2/ تحديد نطاق عمل التدقيق، بما فيها اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق، حيث يجب أن يكون نطاق أعمال التدقيق الداخلي غير مقيدة بمعنى أن إدارة التدقيق الداخلي تكون لديها السلطة التي تحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل إدارة المؤسسة.

3/ الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة في كافة قطاعاتها، أي أن على جميع موظفي المؤسسة مساعدة المدققين الداخليين والتعاون معهم بشكل كامل، وعطاء والأولوية لإجابة طلباتهم بدون قيود تحقيقا للفائدة المرجوة من التدقيق الداخلي في المؤسسة .

4/ الحق في طلب خدمات خاصة من خارج المؤسسة إذا لزم الأمر.

المطلب الرابع: تقنيات ومعايير تنفيذ التدقيق الداخلي

- لكي يتمكن المدقق الداخلي من الإدلاء برأيه حول صدق وعدالة الحسابات والقوائم المالية، فإنه لابد له من إتباع خطوات منظمة وفي سبيل تحقيق ذلك عليه استخدام وسائل وتقنيات تمكنه من جمع الأدلة والبراهين التي تمكنه من الإدلاء بذلك الرأي.تقنيات التدقيق الداخلي :

تهدف هذه التقنيات لجمع أدلة كافية وصحيحة من أجل تدعيم عمل المدقق من حيث إبداء الرأي وتقديم توصيته إلى الإدارة العليا للمؤسسة، وتتحدد هذه التقنيات حسب الأوضاع والميادين محل التدقيق وهي كالآتي:

- **قوائم اختيارية**: وهي آليات نافعة في توفير معلومات تساعد على التفكير واتخاذ القرار، ويمكن أن تستخدم لفحص الالتزام بإجراءات معينة.

قوائم استقصاء: وهي أدوات مفيدة لمواقف مباشرة أو عند تكرار عملية التدقيق كجزء من برنامج مستمر ومن الأفضل عدم تقييد الأسئلة بإجابات محددة .

مقابلات : يمكن القيام بتلك المقابلات لزيادة وعي الأعضاء وجمع المعلومات عن طريق طرح أسئلة مختلفة تتعلق بنظم الإدارة ومختلف الأمور المتعلقة بنشاطات المؤسسة[1].

- **الملاحظة:** مراقبة كيف يمكن أن توفر العملية المنفذة صورة أكثر واقعية لمدى الالتزام بإجراءات محددة مقارنة بما يمكن الحصول عليه، وتكون عملية الملاحظة على الأصول والوثائق والتصرفات في المؤسسة

- **.المناقشة:** من المعتاد أن تتم مع الموظفين الرئيسيين .

-**التقرير:** يتم توثيق وتسجيل نتيجة التدقيق الداخلي في تقرير يوضح النتائج المتوصل إليها ونوع التقرير ومختلف التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق .

ومن الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي :يواجه المدقق الداخلي بعض الصعوبات أثناء تأديته لعمله ويمكن إجمال هذه الصعوبات على النحو التالي:

عدم فهم بعض الموظفين دور المدقق الداخلي في تطوير وتحسين أساليب العمل، وأن دوره يقتصر على إبراز الملاحظات وبيان مقدار الانحرافات، بل يمتد إلى إيجاد الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات بما يعود بالفائدة على المؤسسة وعلى العاملين فيها.

- محاولة بعض الموظفين تبرير الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة خاطئة مما يؤدي إلى تضليل المدقق الداخلي.

- غط العمل في الفروع يؤدي إلى التأخر في إنجاز مهمة التدقيق مما يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء بصورة متأخرة مما يصعب معالجتها.

-اختيار صيغة المخاطبة والعبارات المتعلقة بالملاحظات كون المدقق الداخلي يتعامل مع فئات ومستويات إدارية مختلفة.

-إجابة بعض الموظفين على ملاحظات التدقيق الداخلي الواردة في التقارير بصورة مبهمة وأحيانا ترتبط بالملاحظة أساسا.

-ومن المشاكل التي تواجه المدقق الداخلي قضية الاستقلالية في ظل غموض مؤشراتها، حيث يجد المدقق نفسه في بيئة عمل غير مستقرة.

-يشكل حصر بعض أعضاء مجلسا الإدارة لعمل المدقق بالعمال المالية والمحاسبية عائقا في أداء المدقق العمال التدقيق الإداري لعدم اعترافهم بهذا النشاط.

الفرع الثاني :معايير التدقيق الداخلي[2]

يتكون الإطار العام للمعايير تدقيق الداخلي التي وضعها معهد المدققين الداخليين بأمريكا سنة 1978 والتي تم تعديلها في سنة 1993،إلى خمسة معايير عامة تم تبويبها في مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، وقد كان آخر تعديل لها في ديسمبر2003،وشرع في العمل بها في أو ل جانفي2004 .ويكون الإطار العام للمعايير التدقيق الداخلي من مجموعتين، وهما معايير السمات ومعايير الأداء:

[1]:وفاء شتحونة ،اليات المراجعة الداخلية لاكتشاف الأخطاء و التلاعب ،مذكرة الماستر ،قسم العلوم التسيير ،تخصص تدقيق محاسبي ،المركز الجامعي بالوادي ،2014،ص58.

[2]:بوتلرعة عفاف،دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل اتخاذ القرارات الإدارية،مذكرة الماستر،قسم علوم التسيير ،تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الوادي،2013ص28.

-**المجموعة الأولى:** معايير السمات (الصفات)، تناولت خصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي وتم تقسيمها كما يلي:

. **معيار رقم 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية:** يوضح هذا المعيار أن الغرض والسلطات والمسؤوليات الممنوحة للمدقق الداخلي يتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة.

. **معيار رقم 1100 الاستقلالية والموضوعية:** يوضح أن أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تكون مستقلة و أن المدققين الداخليين يجب أن يكونوا موضوعيين في أداء هذه الأنشطة ويشمل هذا المعيار على ثالثة من المعايير الفرعية :

معيار الأول يتعلق بالاستقلال التنظيمي حيث يفترض أن يرفع المدقق الداخلي تقريره إلى المستوى الإدارة ـ مناسب داخل المؤسسة بما يضمن تنفيذ التوصيات الواردة .

معيار الثاني يتعلق بالموضوعية الشخصية للمدقق الداخلي حيث يفترض به أن يكون محايدا وغير منحاز.

معيار الثالث يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية، ويوضح هذا المعيار بأن أي ضعف في الاستقلالية من حيث المظهر أو الجوهر يجب الكشف عنه للأطراف المعنية .

. **معيار رقم 1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:** حيث يشمل هذا المعيار على ثالثة معايير فرعية الأول يتعلق بالكفاءة المهنية، والثاني معيار العناية المهنية والتي تضمن تحقيق النتائج والتي يتوقع أدائها من قبل المدقق الداخلي مؤهل بنسبة كافية، والثالث معيار يتعلق بالتطوير المهني المستمر ويوضح هذا المعيار أن المدققين الداخليين يجب عليهم أن يعززوا معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر .

. **معيار رقم 1300 تأكيد الجودة وبرامج التحسين:** ويقتضي هذا المعيار من المسؤول عن قسم التدقيق الداخلي أن يطور ويحافظ على برنامج يضمن تأمين و تحسين الجودة التدقيق يغطي كافة أوجه النشاط وضمان انسجام عمل التدقيق الداخلي مع المعايير والقواعد الأخلاقية، ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي:

معيار الأول: يتعلق بتقييم برامج الجودة ويقتضي هذا المعيار مراقبة جودة العمل وتقييم تأثير البرامج المطب للجودة والآخذ بالملاحظات من داخل وخارج قسم التدقيق الداخلي والمؤسسة[1] .

معيار الثاني: يتعلق بالتقرير عن برامج الجودة ويتطلب ذلك عن التدقيق الداخلي إبلاغ مجلس الإدارة عن التقييمات الخارجية لبرامج الجودة .

المعيار الثالث: يتعلق بمراقبة اتساق العمل مع المعايير، وبنص هذا المعيار على تشجيع المدققين الداخليين على التقرير بأن عملهم يتسق مع المعايير ويشير إلى أنهم غير ملزمين بذلك إذا نص ميثاق التدقيق الداخلي على أن التدقيق يتم وفق المعايير .

المعيار الرابع: ينص على الكشف عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير وهذا يقتضي من مسؤول عن التدقيق الداخلي أن يكشف فورا الإدارة العليا أو مجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير إذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج عملية التدقيق الداخلي .

[1]: بوترعة عفاف، مرجع سابق، ص30

المجموعة الثانية: معايير الأداء، وهي المعايير التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والتي يتم من خلالها قياس أنشطة التدقيق الداخلي.

. معيار رقم 2000 إدارة أنشطة التدقيق الداخلي: والتي يستوجب على المدقق الداخلي إدارة قسم بما يضمن المساهمة بقيمة مضافة للمؤسسة والذي يشمل على خمسة معايير فرعية

معيار الأول: يتعلق بالتخطيط والذي يوجب على المدقق الداخلي إعداد خطة للتدقيق الداخلي وأن تتسق هذه الخطة مع أهداف المؤسسة .

معيار الثاني: يتعلق بالاتصال مع الجهات المختصة وحصول على الموافقة والذي يتعلق بضرورة اتصال المدقق الداخلي بالإدارة العليا ومجلس الإدارة والبالغ بالخطط والتغيرات الجوهرية على الخطط والحصول على الموافقة عليها .

معيار الثالث: حول إدارة الموارد والذي يتعلق بأن من واجبات المدقق الداخلي أن يتأكد من توافر الموارد الكافية لإنجاز خطة التدقيق الداخلي.

معيار الرابع: حول التنسيق والذي يوجب على المدقق الداخلي الاتصال والتنسيق مع الأطراف الداخلية والخارجية التي تقوم بتزويد المؤسسة والخدمات والاستشارات .

معيار الخامس: حول التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وبنص على أن المدقق الداخلي يجب عليه ¬أن يرفع تقريره دوريا الإدارة العليا ومجلس الإدارة ويتضمن غرض العمل ونسبة ما تم إنجازه من الخطة ويجب الإفصاح وكشف المخاطر وأمور الرقابية .

.معيار رقم 2100 طبيعة العمل: والذي يشمل معايير تتعلق بما يلي :

معيار الأول: إدارة المخاطر وينص على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يساعد المؤسسة على تحديد وتقييم المخاطر الهامة والتي تتعرض لها.

معيار الثاني: يتعلق بالرقابة والذي ينص على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يساعد المؤسسة على الاحتفاظ بنظم فعالة للرقابة من خلال تقييم كفاءة وفعالية هذه النظم وتقديم الاقتراحات الفعالة باتجاه التحسين المستمر .

معيار الثالث:يتعلق بالحوكمة والذي ينص على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يقيم عملية الحوكمة في المؤسسة ويقدم التوصيات المناسبة لتحسين الحوكمة.

3. معيار رقم 2200 تخطيط المهمة

الذي يلزم المدققين الداخليين بتسجيل خطة عمل لكل مهمة وتحتوي على الحد الأدنى على نطاق العمل وأهدافه والتوقيت والمصادر المادية والبشرية التي ستستخدم في إنجاز هذا العمل .

ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية :

معيار الأول: أهداف المهمة التي يجب أن تحدد مسبقا.

معيار الثاني: نطاق المهمة ويشترط أن يلبي نطاق العمل تحقيق الأهداف بشكل كامل.

معيار الثالث: تخصيص الموارد المهمة التي يجب على المدققين الداخليين أن يحددوا الموارد اللازمة لإجراء كل مهمة من أجل ضمان تحقيق الأهداف

معيار الرابع: برنامج العمل الذي يوجب على المدققين الداخليين أن يطوروا برنامج العمل بشكل يضمن تحقيق الخطة والأهداف[1].

[1]: بوترعة عفاف ، مرجع سابق، ص35

. 4 معيار رقم 2300 أداء المهمة

ينص على أن المدققين الداخليين يجب أن يحددوا ويحللوا ويسجلوا المعلومات اللازمة للوصول إلى الأهداف المهمة ويشمل أربعة معايير فرعية :

معيار الأول: تحديد المعلومات حيث يشير المعيار إلى أن المدققين الداخليين يجب عليهم تحديد المعلومات ¬ الملائمة والموثوقية والكافية لانجاز النشاط.

معيار الثاني: تحليل المعلومات حيث يشير المعيار إلى أن المدققين الداخليين يجب أن يبنوا استنتاجاتهم ¬ على تقييم وتحليل المعلومات بشكل كافي وعميق .

معيار الثالث: تسجيل المعلومات يجب على المدققين الداخلين أن يقوموا بتسجيل المعلومات ذات العالقة بتحليلاتهم واستنتاجاتهم والتي تدعم الآراء التي يتوصلون لها .

معيار الرابع: الإشراف على المهمة حيث يشير المعيار إلى أن المدققين الداخليين يجب أن يخضعوا لإشراف ¬ ملائم وكافي للتأكد من الوصول إلى الأهداف وتأمين جودة العمل .

معيار رقم 2400 توصيل النتائج

ويوضح أن المدققين الداخليين يجب أن يقوموا بتوصيل نتائج عملهم إلى الجهات ذات العالقة ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية:

معيار الأول: معايير التوصيل يشير هذا المعيار أن التقرير يجب أن يوضح الأهداف والنطاق والاستنتاجات والتوصيات والخطط الملائمة للوصول إلى تطبيق التوصيات.

معيار الثاني: جودة التقارير حيث يشير المعيار إلى أن التقارير يجب أن تكون دقيقة وموضوعية ومختصرة ذا ما رفع التقرير وتم بالخطأ إغفال معلومة هامة فيجب على المدقق الداخلي، و إيصال المعلومة إلى جميع مستلمي التقرير الأصلي.

معيار الثالث :خاص بحالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير حيث يشير المعيار إلى أنه حين يكون هناك عدم التزام الكامل بمعايير التدقيق الداخلي فإنه على التقرير أن يوضح المعيار الذي لم يم الالتزام به بشكل الكامل وسبب عدم الالتزام وتأثيره.

معيار الرابع: نشر النتائج حيث يشير المعيار إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يوصل نتائج عمل إلى الأطراف المناسب[1].

معيار رقم 2500 مراقبة تنفيذ التوصيات

حيث يشير هذا المعيار أن المدقق الداخلي يجب أن يؤسس ويحافظ على النظام الخاص بمراقبة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

معيار رقم 2600 مخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات

حيث يشير هذا المعيار إلى أن المدقق الداخلي إذا ما وجد مستوى المخاطر المتبقية بعد تنفيذ التوصيات غير مقبول، عليه أن يناقش المسألة مع الإدارة العليا وعند عدم الوصول إلى حل على المدقق الداخلي بالتوافق مع الإدارة العليا أن يتوجه إلى مجلس الإدارة وإبلاغه بالأمر.

[1]: بوترعة عفاف ، كرجع سابق، ص40

خلاصة:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة .

ولقد تمثل الهدف العام للمدقق في فحص أعمال الغير ،وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والتعليمات و الإجراءات المحددة مسبقا ورفع التقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهمه الأمر،ولتحقيق هذه الغاية التي انشات من اجلها مهنة التدقيق، فقد قامت هذه المهنة على مجموعة من الفروض والمفاهيم التي من خلالها برزت أهمية التدقيق وبذلك تطورت أهدافه ومن خلال الأهمية والأهداف تبرز الحاجة إلى التدقيق كأداة لخدمة الإدارة و الأطراف الأخرى وعلى ذلك ظهرت الأنواع المختلفة للتدقيق وتقسيماتها حسب عدة معايير لخدمة أطراف متعددة كل بحسب حاجته وكلها تصب في التأكيد على صحة و شرعية المعلومات .

الفصل الثاني
مساهمة التدقيق الداخلي
في اتخاذ القرارات المالية

المالية

تمهيد:

من المرجح أن قيام المسرين باتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم في المؤسسات التي يسيرونها والتي تعتبر محور نشاطهم يجب على هذه القرارات أن تستند إلى دعائم الأساسية من اجل تحقيق أفضل الأهداف للمؤسسة .

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أصعب المسؤوليات في المؤسسة خاصة الإستراتيجية منها وذلك فا اتخاذ مثل هذه القرارات تحتاج إلى توفر المعلومات موثوق منها وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي في المؤسسة حيث يلعب دورا على قدر كبير من الأهمية بما يقدمه من معلومات كمية وبيانات مالية بالإضافة إلى نوعية المعلومات كل هذه المعلومات تتيح للإدارة العليا للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة وبصورة أكثر فعالية وحتى تكون القرارات المتخذة صحيحة يجب على متخذي القرارات المالية الاعتماد على تقارير المدقق في ذلك

تعتبر علية اتخاذ القرار من بين العمليات التنظيمية الهامة والتي تعكس عموما طبيعة الإدارة المشروعات والمؤسسات الاجتماعية وتكشف أكثر ميكانيزمات البناء الداخلي الإداري الذي يوجد داخل الوحدات العامة من المؤسسة أو المشروع لذلك يجب علينا أن نتوصل البعض المفاهيم حول القرار.

المبحث الأول: عملية اتخاذ القرارات المالية

المطلب الأول: تعريف وخصائص القرارات المالية

أولا : تعريف القرارات المالية

قبل التطرق إلى تعريف القرار المالي لا بد من تعريف القرار "هو سلوك أو تصرف واعي ومنطقي وذو طابع اجتماعي،ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاءة وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار ويعتبر الناتج لعملية اتخاذ القرار وخلاصتها ."

هناك تعار يف متعددة لمعنى القرار الإداري وضعها مفكرو الإدارة وان جميعها يؤكد على القرار الإداري يقوم على عملية المفاضلة وبشكل واعي ومدرك بين مجموعة بدائل أول حلول (على الأقل بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتبار نسب تحقيق وسيلة الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار وفي أحيان معينة قد يكون القرار رفضا لكل البدائل والحلول المتاحة للاختيار وعدم القيام بأي عمل محدد ثم يكون القرار هو الإقرار والسبب الذي يدفع المدير إلى عدم اتخاذ قرار وبما يعود إلى احد أمرين هما:

1 . عدم تبيين أو وضوح كل البدائل المتاحة لاختيار المفاضلة

2 . عد الرغبة في اختيار بديل محدد تفاديا للالتزام أو الارتباط بعمل قد يؤدي إلى ضرر بمصالح متخذ القرار ويطلق على هذا النوع من القرارات السلبية ويعتقد بأنها من صفات المدير الكفء الذي يدرك الواقف التي تدفع به إلى عدم اتخاذ قرار معين بصددها[1].

وهو العزم أو التصميم الإداري على قول أو فعل مبني على اختيار حر لتصرف أو مسلك ما والقرار هو الاختيار بين أمرين لا ثالث لهما ففي الحالة الثانية تغلب الحتمية على الإدارة الحرة واختيار البدائل الممكنة في حالة الأولى يقال قرار على ما يختار بحرية ويكون قابلا لتنفيذ بدائل موضوعية

فالقرار هو اختيار طريق أو سبيل معين للوصول إلى هدف مرغوب ويحدده البعض بأنه واع للتصرف وللتفكير بطريقة معينة في إطار مجموعة متاحة من الظروف.

القرار في المفاهيم الدارجة في الأوساط العامة لمنظمات الأعمال بأنه تعبير عن إرادة أو رغبة معينة لدى شخص معين مادي أو معنوي، حيث يتم الإعلان عن ذلك بشكل شفهي أو مكتوب من اجل بلوغ هدف معين ويفترض في هذه الحالة توافر البدائل والاختبارات اللازمة لبلوغ ما يصبوا إليه متخذ القرار من أهداف أن القرار بشكل عام يتم اتخاذه من قبل الشخص المادي والمعنوي وفق اتجاهين هما :

- الاتجاه المستند إلى تداخل حالة التمعن والحساب والتفكير والإدراك الواعي .
- الاتجاه الذي يستند إلى موقف لا شعوري تلقائي وعفوي .

ثانيا/ مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية :

[1]:منعم زمزير الموسوي،مفهوم القرار بحوث وعمليات مدخل على اتخاذ القرارات ،دار وائل للنشر،الاردن،2009،ص13.

المالية

تقوم نظرية القرارات المالية على أساس قاعدة التقييم المنبثقة عن النظام الرأسمالي وفكرة اقتصاد الأسواق الحرة حيث يتم إخضاع الحدث المراد اتخاذ القرار بشأنه للدراسة والتقييم باستخدام طرق التقييم المختلفة وصولا لاتخاذ القرار المناسب بناء على نتائج التقييم .

حيث تتصف عملية اتخاذ القرار بعدة خصائص ومميزات تجعل هذه الأخيرة العملية الأولى التي ترتكز عليها حياة المؤسسة فالقرارات المالية ذات أهمية بالغة لصعوبة اتخاذها والتقرير بشأنها وكلما كان متخذ القرار ذو مهارات وفنيات علمية جيدة مع توافر المعلومة السليمة التي تتميز بالمصداقية والشفافية كلما كانت تلك القرارات صحيحة وتخدم الأهداف العامة للمؤسسة حيث تتصف بعدة صفات أهمها :

- أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول والاستمرار ويمارسها جميع المديرين وعلى جميع المستويات.
- إنها عملية قابلة للترشيد.
- إنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة .
- إن القرار المالي لا يتخذ بمعزل من بقية القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها كما تعتمد بأثرها إلى المستقبل وتؤثر فيه.
- إنها تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية نابعة من شخصية متخذ القرار والذين يساهمون معه في اتخاذه.

بعدما عرفنا التقرير بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات المالية نتطرق إلى تعريف القرارات المالية

تعريف القرارات المالية

يعرف القرار المالي انه : اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية[1].

السمات المميزة للقرارات المالية:

1. القرارات المالية ملزمة للمنشاة في غالبية الأحوال الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذه النوعية من القرارات .
2. بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى والاستثمار في بعض نوعيات الأصول تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة أو قدرتها على الاستمرار في السوق .
3. تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يمكن التعرف عليها مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات عالية [2]

ثانيا : خصائص القرارات المالية

- ✓ إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة فنجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

[1]:عبد الغفار حنفي "أساسيات التمويل والإدارة المالية "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2002،ص207.

[2]:محمد وسام المصري ،دراسة،صنع القرار المالي ،قسم إدارة أعمال جامعة دمشق ،سوريا ،مكتبة الإدارة والاقتصاد ص3.

- ✓ إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

- ✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات إذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.[1]

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

الفرع الأول: حسب معيار المدة

1. القرارات المالية طويلة الأجل: هذه القرارات تخص بالدرجة الأولى قرارات الاستثمار وهذا يعني أن هدف خلق رأس مال الإنتاج هو الذي يسمح بتحقيق تدفق نقدي عبر دورات الاستغلال وبسبب ضخامة رؤوس الأموال المخصصة لهذه الاستثمارات فانه يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل جديدة منها: الاقتراض مساهمات جديدة من طرف الشراء كما أن قرار التمويل طويل الآجل يستند إلى إمكانية توفير الأموال اللازمة من جهة وإمكانية تكلفة التمويل عن طريق مرد ودية أو عائد استثماري من جهة أخرى وهذا في اقرب مدة ممكنة وهو ما يسمى بفترة الاسترداد

2. القرارات المالية قصيرة الآجل: هناك قرارات تخص دورة الاستغلال حيث ترتبط بحجم نشاط المؤسسة ويتوقف قرار التمويل قصير المدى على مدى تغطية احتياجات رأس المال العامل من طرف التمويل طويل الأجل [2]

الفرع الثاني : حسب النشاط الاستغلالي

1. قرارات التخطيط الاستثماري :وهي تلك القرارات التي يترتب عليها استثمار الأموال في أصول ثابتة ويتطلب اتخاذ هذه القرارات القيام بالعديد من الأنشطة من أهمها تحديد بدائل الاستثمار المختلفة وتقييم البدائل باستخدام العديد من المؤشرات الخاصة بالربحية وقياس مخاطر الاستثمار ومتابعة تنفيذ خطة الاستثمار.

2. قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة :وهي قرارات تتعلق بإدارة رأس المال العامل ،وهي تتخذ في ضوء عاملي الربحية والسيولة المطلوبتين لتجنب المشروع مخاطر التعرض المالي الفني.

3. قرارات التمويل: وتتعلق بمزيج مصادر التمويل التي سوف يتم الاعتماد عليها ويتم الاختيار بينها في في ضوء حجم الاحتياطات المالية المطلوبة ومدى توافر مصدر التمويل وتكلفة الاعتماد على مصدر التمويل

4. قرارات توزيع الإرباح: وهي القرارات المتعلقة بسياسات توزيع الإرباح التي يتم وضعها في ضوء تأثير ذلك على أصحاب المشروع وسلوكهم المستقبلي وخاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالمشروع أو التصرف فيه مما يعني في بعض الأحيان انهيار قيمة المشروع وتعرضه للإفلاس.

أولا / قرار الاستثمار:

- **تعريف قرار الاستثمار:**

[1]:محمد بن عمر دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،جامعة الوادي،2014،ص44.

[2]:مرجع سبق ذكره ،ص17.

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب واخطر القرارات التي تتخذها إدارة فهي ذات تأثير على بقائه والمترتبة ونموه ،ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط ،وإنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار ونفقات البحث والتطوير وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات.

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية واعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجا لها بهدف زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإرادية من اجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد [1].

- **أنواع قرارات الاستثمار**

في العادة تنقسم قرارات الاستثمار إلى قرارات مالية استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمار طويلة الأمد وقرارات استثمارية إستراتيجية كما يلي :

1. **القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد:**تعني هذه المجموعة من قرارات الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال ،بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة ،لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن حجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة [2].
2. **القرارات الاستثمارية الطويلة الأمد:**تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة ،والمعروف عن هذا النوع من القرارات انه يعتبر من اخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال وليس من السهولة التخلص منه عندما تم عملية الاستثمار فيه
3. **القرارات الاستثمارية الإستراتيجية** : تهتم هذه القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في التوسع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية والتفكير في الأسواق الخارجية وهذه القرارات لا تتضمنها القوائم المالية ولا الكشوفات الملحقة بها وإنما تبدأ بالظهور في الفترات المستقبلية وعلى المدى الزمني الطويل الأمد [3].

ثانيا/ قرار التمويل:

قرارات التمويل هي القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للسهم .

---

[1]:عبد الغفار حنفي،الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ،الطبعة الأولى ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،مصر 2008،ص46.

[2]:نفس المرجع سبق ذكره ص47.

[3]:عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي ،دار البركة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2007ص24.

المالية

تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات المتعلقة بتقييم اثر استعمال كل بديل من بدائل التمويل المتاحة سواء كان طويل الأجل أو قصير الأجل على قيمة المؤسسة وعلى ربحيتها إذا عندما تكون الإدارة ،قد تعرفت علو احتياجاتها من التمويل تبدأ بالبحث عن مصادر التمويل المناسبة لسد هذه الاحتياجات المالية لذلك يجب أن تراعي الملائمة بين مصادر التمويل وبين استخدام هذه الأموال ،وان تهتم أيضا بتكلفة التمويل وتركيبته والزمن المناسب له وذلك من اجل تحقيق الهدف العام للإدارة المالية وهو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة من خلال تعظيم الربحية وبالتالي اختيار الخليط المثالي للتمويل مثل تكوين رأس المال الحصص النسبية للديون التي تحمل فائدة ثابتة كمصدر للتمويل ورأس المال المساهم به والذي يحمل عائد متغير للمساهم ودرجة الرفع المالي والقرارات التمويلية لأي مؤسسة تتعلق باختيار النسب المعينة لكل نوع في التكوين العام للأموال المتاحة ،ويمكن القول انه إذا زادت الديون في التكوين الرأسمالي للمؤسسة زادت الأرباح الموزعة على المساهمين وزادت درجة الخطورة في نفس الوقت أيضا وهنا يصبح من الضروري معالجة التوازن الصحيح بين التمويل عن طريق الديون والتمويل عن طريق المساهمة وذلك بسبب وجود علاقة متبادلة بين العائد الربح من جهة وبين المخاطرة من جهة أخرى ،ويطلق على التكوين الذي يوازي بين الديون وحقوق المساهمين اسم التكوين الرأسمالي الأمثل وهذا التكوين الأمثل يختلف من مؤسسة لأخرى ،ومن وقت لأخر وذلك حسب الأوضاع والظروف السائدة في الأسواق المالية لذلك على المدير المالي أن يركز على كيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات ويجب عليه أيضا وقبل أن يتخذ القرار التمويلي التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن توفيرها :

- في الوقت المناسب.
- خلال فترة زمنية مناسبة .
- بأقل تكلفة ممكنة .
- استثمارها في المجالات الأكثر ربحا وعائدا [1].

من هنا فانه عند اختيار نوع التمويل المناسب يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية المتوقعة للمؤسسة بعد فترة زمنية مقبلة فالمركز المالي الحالي للمؤسسة لا يعطي مقياسا سليما للحكم على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المستقبلية ،لذلك نجد أن المدير المالي يقوم بنوعين من التنبؤ التنبؤ الأول باحتياجات المؤسسة المالية كجزء من الوظيفة كمخطط مالي والتنبؤ الثاني بمستقبل المصادر التي يلجا إليها للحصول على التمويل اللازم .

وتعزز الإدارة المالية نشاطها التمويلي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار جملة متغيرات تعتبر أساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي:

- هيكل التمويل المطلوب .
- المرونة .
- الكلفة.

[1]:حامدي نوح ،القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة ،جامعة بسكرة،2011،ص45.

- الزمن .

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي [1]

ثالثا/ قرار توزيع الأرباح:

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات هي قرارات توزيع الأرباح ،وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية وزمن توزيع هذه الأرباح .

وهذا يعني ومن خلال نسبة التوزيع وتحديد الأرباح التي يجب أن تحتفظ بها الإدارة المالية داخل شركة الأعمال بشكل مقسوم أرباح محتجز احتياطي الأرباح ،والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة .[2]

ومن المؤكد أن مجموعة القرارات التي تدخل في عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة فالمستثمرون يرغبون في زيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة اكبر من الأرباح عليهم في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل شركة الأعمال .

السياسات المتبعة في توزيع الإرباح

يمكن تقسيم السياسات المتبعة في توزيع الأرباح إلى ثلاث أنواع رئيسية هي :

1. **نسبة توزيعات ثابتة :** حسب هذه السياسة فان المؤسسة تحافظ على نسبة ثابتة من الأرباح الموزعة سنويا مثلا نسبة ، وعلى الرغم من ثبات نسبة التوزيعات يتغير من سنة إلى أخرى وذلك بسبب تغير صافي الربح من سنة لأخرى .
2. **مبلغ توزيعات ثابت :** حسب هذه السياسة فان المؤسسة توزع مبلغا محددا وثابتا لكل سهم من سنة لأخرى ويمكن لمبلغ التوزيعات أن يزيد أو يقل فقط إذا اقتنعت الإدارة بأنه لا يمكن المحافظة على المستوى الحالي للتوزيعات في ضل التوقعات القائمة .

3. **دفع توزيعات أرباحا منخفضة القيمة :** خلال فترات زمنية محددة خلال العام من دفع توزيعات إضافية في نهاية العام إذا حققته المؤسسة أرباحا عالية وتهدف هذه السياسة إلى خلق الانطباع لدى المستثمر بان التوزيعات ليست متكررة أو منتظمة غير أن هذا الهدف ربما يكون من الصعب تحقيقه إذا توقع المستثمر دفع التوزيعات بصورة منتظمة .[3]

المطلب الثالث : مبادئ وأهداف القرارات المالية

تشمل القرارات المالية سواء في الجانب التمويلي أو الجانب الاستثماري على مجموع من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها مثل العائد والمخاطرة والتأثيرات الضريبية ،الأمر الذي يستوجب على متخذ القرار المالي أن يدركه جيدا عند اختياره لبديل دون الأخر مع حساب عامل الزمن وتكلفة الفرصة البديلة، فكل

[1]:حامدي نوح،نفس المرجع السابق،ص46

[2]:عليان شريف وآخرون،مرجع سابق ذكره،55

[3]:مؤيد الفضل،المنهج الكمي في اتخاذ القرارات المالية،دار الحامد،الأردن،2006،ص354.

المالية

اختيار المشروع معين وفق مبادئ واعتبارات وأسس معينة هو عبارة عن قرار مالي يعود أثره على المؤسسة إما ايجابيا أو سلبيا.

أولا / مبادئ القرارات المالية:

توجد العديد من المبادئ التي ترتكز عليها القرارات المالية بحيث تتوقف قيمة القرارات المالية على نتائج التدفقات النقدية الإضافية المصاحبة لها فيكون التركيز الأول على نتائج هذه القرارات المالية.

يجب الأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية عند الحكم على كفاءة القرارات المالية بالتالي فان التدفقات النقدية التي يجب أخذها بالحسبان هي التي يمكن تحقيقها بعد خصم الضرائب تختلف القرارات المالية من حيث مستويات المخاطر وبالتالي فان التنويع في مجالات الاستثمار يساعد في الحفاظ على مستويات العائد المتوقع .

ثانيا/ أهداف القرارات المالية:

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم ثروة القيمة الحالية لثروة الملاك في أي مشروع أي كان الشكل القانوني للمشروع مشروع فردي شركات الأشخاص شركات الأموال، أي تعظيم القيمة البيعية والدفترية لصافي الثروة ويتعين عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على قيمة القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة فهو كما تظهره بقائمة المركز المالي هي خاصة بالشروع ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية ،وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك وقد وجهت بعض الانتقادات إلى تعظيم الربح كهدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه مؤسسات الأعمال وهي :

1. **هدف تعظيم الربح:**

- إن كلمة الربح في حد ذاتها تبدو كلمة غامضة فهل المقصود الربح قصير الأجل أم الربح طويل الآجل وهل يقصد بالربح معدل العائد على السهم أو الليرة المستثمرة في الشروع أم على رأس المال المملوك.
- هدف تعظيم الربح قد يفشل في الاختيار بين بديلين أو مجالين للاستثمار يدران ربحين أو عائدين مختلفين من حيث القيمة والتوقيت لكن القيمة الإجمالية للربح في نهاية العمر المتوقع للمشروعين متساوية [1].

لكن يمكن مواجهة هذه المشكلة باستخدام طريقة القيمة الحالية للمفاضلة بين بدائل الاستثمار، حيث يتم خصم معين وبمقارنة إجمالي القيمة الحالية للأرباح، لكل من المشروعين يمكن اختيار المشروع الذي يحقق أرباحا أعلى بقيمتها الحالية.

- هدف تعظيم الربح يتجاهل درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري.
- هدف تعظيم الربح هدف غير أخلاقي حيث ينطوي على استغلال الجماهير ورفع الأسعار كلما أمكن ذلك.

2. **هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك:**

[1] :نفس المرجع السابق،مؤيد الفضل،ص350

المالية

أن تعظيم قيمة المنشاة أو تعظيم ثروة الملاك هوا فضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر أو المالك ،ومما لا شك فيه أن تعظيم ثروة المنشاة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعني الاستخدام الفعال للمواد الاقتصادية القومية، ويؤدي إلى تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع ويعتبر تعظيم كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح وكذلك لسببين هما:

أولا: هدف تعظيم الثروة يعد هدفا رئيسيا طويل الأجل حيث تعمل الإدارة على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات عن طريق اختيار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأموال المالية .

ثانيا: هدف تعظيم الثروة يعطي أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنتظمة بصرف النظر عن حجمها وهو ما يساهم في جذب مساهمين جدد .

3. **هدف تعظيم العائد الاجتماعي** :

أن المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع التي تمارس نشاطها فيه بل انه يصعب على تلك المؤسسات تجاهل واجباتها ودورها في خدمة ذلك المجتمع أما بالنسبة للتحديات لهذا الهدف فهي:

- صعوبة تحديد ما هو أفضل بالنسبة للمجتمع .
- صعوبة تحديد المصير الذي تستمد الشركة منه حقها في توزيع الموارد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعية.

قيام بعض الشركات بتحمل تكلفة أداء مسؤوليتها الاجتماعية وعدم قيام البعض الأخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة خسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية .

- صعوبة حساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي .

المطلب الرابع مراحل صنع القرار المالي ومسؤوليات المدير المالي

الفرع الأول: مسؤوليات المدير المالي

يقع على عاتق المدير المالي مجموعة من المهام عند اتخاذ القرارات المالية هذه المهام تعد أساسية وضرورية منذ بداية دراسة القرارات المالية إلى يتم تجسيدها وتتلخص هذه المسؤوليات في :

التنبؤ والتخطيط: فالمدير المالي يتعاون ويتبادل وجهات النظر مع كبار مسؤولي الشركة عند وضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف العامة.

إدارة هيكل أصول الشركة: هي القرارات المتعلقة بكيفية الحصول على هذه الأصول والاستخدام الأمثل لها.

إدارة هيكل التمويل : هي تمويل أصول المنشاة من خلال تحديد أفضل مزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية فالطريقة التي تمول بها الأصول توثر على قيمة المنشاة كما أن بدائل التمويل تؤثر في درجة المخاطرة وتكلفة الحصول على الأموال.

المالية

التنسيق والرقابة: يجب على المدير المالي التنسيق مع المسؤولين الآخرين بالمنظمة للتأكد من كفاءة القيام بأنشطة مختلفة للشركة فجميع القرارات التي يتم اتخاذها بالشركة لها انعكاسات مالية ومن ثم يجب أخذها بعين الاعتبار[1].

التعامل مع الأسواق المالية: على المدير المالي أن يشرف على صياغة وتنفيذ السياسات الخاصة بالتعامل مع أسواق النقد ورأس المال.

إدارة المخاطر: المدير المالي هو المسؤول عن برنامج الخطر والذي يشمل تحديد أنواع المخاطر التي يجب التعامل معها والعمل على تغطيتها باستخدام أفضل الوسائل المتاحة.

الفرع الثاني: مراحل صنع القرار المالي

تمر عملية اتخاذ القرارات المالية بمراحل مهمة وأساسية لتجسيد القرارات المالية تحدد فيها المعلومة وكفاءة ومهارات متخذ القرارات المالية والموارد والظروف المتاحة في فترة زمنية معينة.

- **مرحلة البحوث والدراسات** : أي تطبيق أساليب المنهج الاستقرائي لتحسين نوعية القرارات الأساسية أي الاستقصاء المنظم عن المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي لتحسين نوعية القرارات التي تتخذ في هذا المجال.
- **مرحلة التحليل لاتخاذ القرار** : فتحليل البيانات يخضع لنوعين من الإجراءات يطبق الأول على البيانات المستخلصة من البحث فتستخدم الأساليب الكمية في التحليل فبل استخدامها كأساس لاتخاذ القرار والنوع الثاني هو البحوث الاستدلالية فيتم وضع مجموعة من الافتراضات المعقولة والمنطقية للظاهرة المالية ويهدف البحث للتحقق من صحة الفرض واستخلاص النتائج التي على ضوئها يتخذ القرار المالي[2].
- **مرحلة التخطيط والرقابة :** للتأكد من سلامة القرار وفاعليته لابد من وجود خطة واقعية وموازنات تفصيلية للأداء والرقابة والطريقة المثلى لتشغيل القرار هي تطبيق نظام الموازنات لكل فرع من فروع الخريطة التنظيمية والشكل الموالي يوضح المراحل السابقة أكثر:

[1]: نف المرجع السابق،ص55

[2]:مليكة زغيب والياس بوجعادة،الملتقى الدولي حول صنع القرار المالي بالمؤسسة الاقتصادية،دراسة أسس صناعة القرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف بمسيلة،الجزائر،افريل2009.

الشكل رقم 01: مراحل صنع القرار

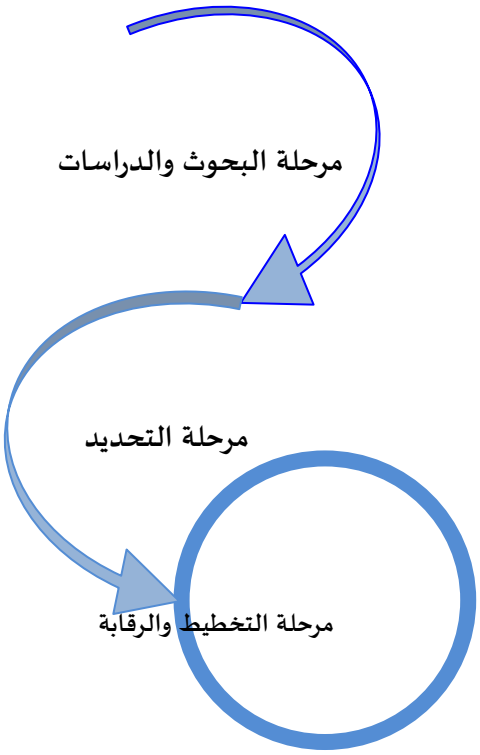

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على كتاب اساسيات التمويل والادارة المالية

يوضح الشكل أعلاه مراحل عملية اتخاذ القرار المالي التي ترتكز على ثلاثة مراحله
أساسية المرحلة الأولى هي مرحلة البحوث والدراسات المتعلقة بالفكرة الخاصة بعملية اتخاذ القرار والبحث عن المعلومات ثم مرحلة التحديد للقرارات التي يتم فيها تحديد الاختيارات التي تتفق مع المعلومات المتحصل عليها ثم مرحلة التخطيط والرقابة لتأكد من تجسيد القرارات ومراجعتها لأجل تصحيح الأخطاء

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي ومساهمته في اتخاذ القرارات المالية

المطلب الأول: أثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

يتم المساهمة في عملية صنع القرار من خلال هذه الدورة حسب كل مرحلة، حيث أن المعلومة التي قد تم تأهيلها والتوصل إليها هي إما اكتشاف مشكل أو تحديد مجموعة من البدائل أو المساعد على اختيار أفضلها، هذا يعني أن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار، والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل مع الوقوف على أهمية التدقيق الداخلي في كل مرحلة.

ويمكن ابراز هذا الاثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم :02 اثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي

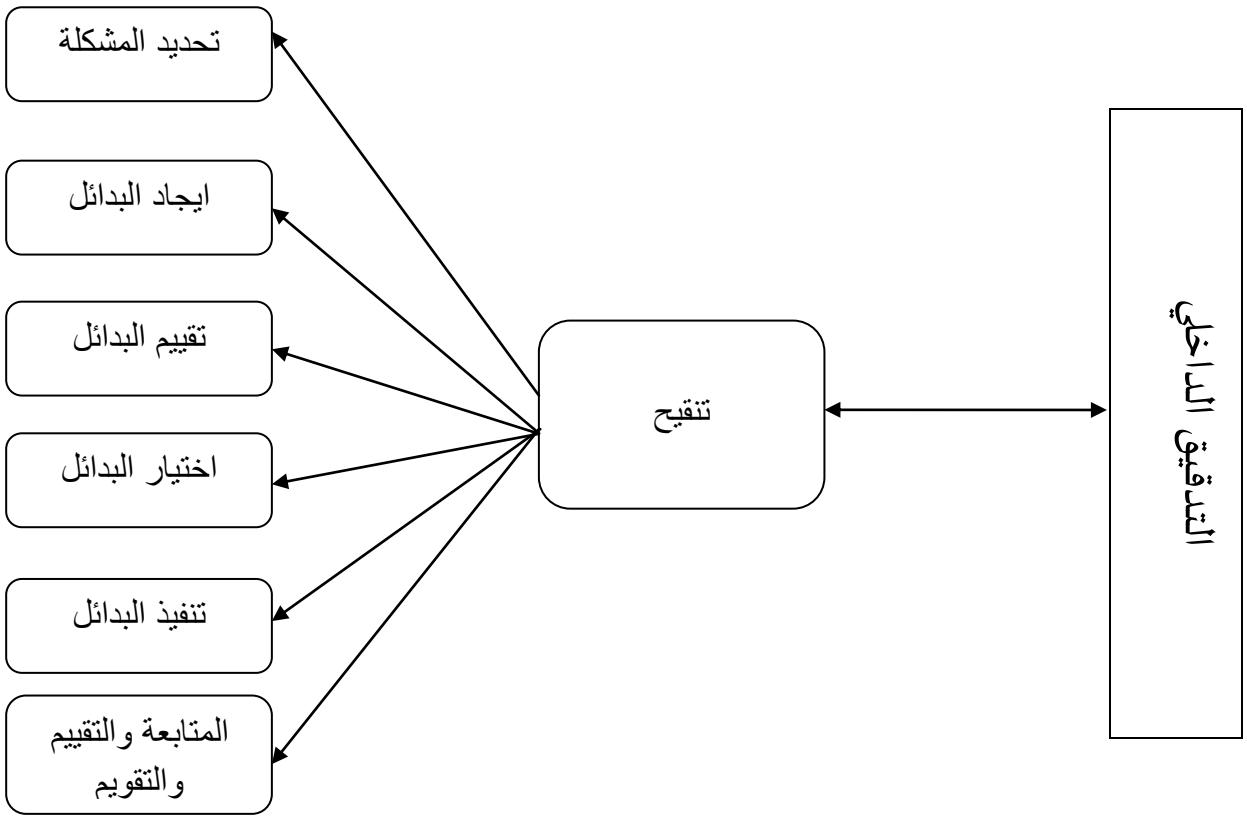

المالية

المصدر: احمد نقاز ،دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار ،مذكرة نيل شهادة الماجستير،تخصص مالية ومحاسبة،الاغواط،الجزائر ،2007،ص13

1- تحديد المشكلة[1]:

إن عملية صنع أي قرار أصلها وجود مشكلة وبالتالي هي أهم شيء يجب حدوثه حتى يكون هناك حاجة لصنع القرار بشأنها، ولكن في نفس الوقت يجب التأكيد على أهمية الأهداف، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة وحجم المشكلة، ولا يمكن تحديد طبيعة القرار، روتيني أم لا، مبرمج أم غير مبرمج، من دون تحديد المشكلة ومعرفة حجمها وطبيعتها.

هناك دور للتدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وهذا من خلال المساعدة في اكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة في المؤسسة حتى يتسنى لها مواجهتها قبل أن تصطدم بها، بمعنى أن التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة في تحديد الأخطار التي من الممكن مواجهتها مهما كان نوعها ومن أي جهة كانت من الخارج (المحيط) أو الداخل، كما أنها تحدد طريقة التصرف مع كل خطر حسب نوعه.

نلاحظ أن دور التدقيق الداخلي في مواجهة -تحديد واقتراح – الخطر في المؤسسة يزيد حسب عاملين أساسين هما درجة احتمال وقوع هذا الخطر ودرجة الأثر الذي يمكن أن يخلفه هذا الخطر إذا وقع، فإذا كان هناك احتمال قوي لوقوعه مع أثر بالغ يمكن أن يخلفه فإن دور التدقيق الداخلي يكون كبيرا وهذا من خلال تكثيف -التفصيل والتركيز – مهمة التدقيق.

يبدأ هذا الدور من أول خطوة والتي تتمثل في تشخيص هذا الخطر (المشكل)والكشف عليه، ومن خلال ما سبق نلاحظ مدى مساهمة التدقيق الداخلي في هذه المرحلة -تحديد المشكلة – من مراحل عملية صنع القرار.

2 -إيجاد البدائل:

إن من العناصر الجوهرية لوجود القرار أن يكون هناك مشكلة تتطلب حلا أمثالا، وأن يكون أكثر من حل، أي حلول متعددة تطرح لنقاش ويتم دراستها وتقويمها حتى اختيار الحل الأكثر ملائمة، لذا فإن وجود المشكلة يقتضي تباين الآراء حولها، ذلك لان المشكلة التي ليس لها سوى حل واحد لا تعد مشكلة في ذاتها، بل تصبح حقيقة لابد من التسليم بها، ولكن من النادر أن توجد مشكلة ليس لها سوى حل واحد بل أن الغالب والاهم هو وجود عدة بدائل لكل مشكلة ولكل بديل منها مزايا وعيوب[2].

تعد الحلول والبدائل مجموع الوسائل والإمكانات المتاحة لمتخذ القرار، والملائمة بدرجات متفاوتة فيما بينها هي لحل المشكلة محل القرار، وهذه الحلول أو البدائل التي تأتي من فراغ وإنما هي نتيجة التحميص والتحصيل والتحليل للمعلومات سواء جاءت تلك المعلومات عن طريق رسمي أو غير رسمي، فيضمن بذلك التدقيق الداخلي التوريد المتواني والسليم لهذه المعلومات، وهذا من خلال طبيعة عمل التدقيق الداخلي وأنظمة المعلومات، فتحديد البدائل الممكنة لا يمكن أن يكون دون دارسة شاملة وتشخيص مستمر للحالة الجديدة - المشكل وما هي الوسائل والإمكانيات المتاحة لحل مثل هذا المشكل داخل المؤسسة،

[1]:احمد نقاز،مقدم عبيرات ،المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك،العدد الثاني،2007،ص72.

[2]: احمد نقاز،مقدم عبيرات ،نفس المرجع السابق،ص73

ومساهمة التدقيق الداخلي في إيجاد مجموعة البدائل يكون في شكل الاقتراحات المقدمة في التقرير النهائي بعد تحديد المشكلة.

3- تقييم وتقويم البدائل:

إن تقييم وتقويم البدائل تعد من أهم المراحل التي يجب إعطاؤها أهمية كبرى قبل صنع أي قرار، ذلك لان تقييم البدائل ثم تقويمها هو الذي سيحدد ما إذا كان سينجح أم لا في المستقبل، بمعنى أنه يتم تحديد أبعاد كل بديل سلبياته وايجابياته – في حل ذلك المشكل، كي يتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل النتائج بأقل عواقب غير السليمة، هذا في حد ذاته يشير إلى أهمية وضرورة الأهداف التي يجب مراعاتها عند اختيار بديل من البدائل المتاحة، فالهدف الأخير لصانع القرار هو إحداث تغيير ما في جذور المشكلة المطروحة، فالحل الذي تم بعد تقويم البدائل يبرز أهمية دور الخبراء والمستشارين والمعاونين في عملية بحث ودراسة البدائل المطروحة.

يبرز دور التدقيق الداخلي في هذه الخطوة في أنه يعمل على تقديم واقتراح البدائل التي تراها مناسبة في التقرير النهائي وهذا بعد دراسة المشكل.

4 -اختيار البديل أو الحل الأمثل:

تعتبر هذه المرحلة أدق المراحل جميعا لان الاختيار يعني في حقيقة الأمر حسم الموقف والوصول إلى المحصلة النهائية للجهد المبذول في المراحل السابقة، وهذا الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة والخبرة والقدرة الذاتية لمتخذ القرار على الاختيار السليم، تبقى أفضلية حل من الحلول على البقية مسالة نسبية بين البدائل المتماثلة، وتحكمها الاعتبارات السابقة الذكر في الخطوة السابقة إلا انه مما يجب ذكره أن هناك اعتبارات أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية قد تؤثر في اختيار البديل لحل المشكلة وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل العامة للبلد.

في هذه الخطوة يزيد دور التدقيق الداخلي في عملية اختيار البديل الأفضل، وهذا من خلال الاقناعات المستمرة على اختيار البديل المقترح في التقرير هذا لأنه تم دراسته من جميع النواحي، وأن متخذ القرار في العادة يستشير المدقق الداخلي حول البديل الذي يكون أكثر موضوعية وأفضل حال حتى البدائل الأخرى التي تم اقتراحها من الجهات الأخرى غير التدقيق الداخلي.

فيكون بذلك للتدقيق الداخلي رؤية يمكن اعتمادها في اختيار هذا البديل أو غيره -الأكثر ملائمة – ومنه نستنتج انه من الصعوبة أن يتم التوصل إلى البدائل المثلى عند صنع القرارات، وذلك لان صانع القرار لا يستطيع الإلمام بكل البدائل، ولا بالنتائج المترتبة على كل بديل من تلك البدائل، يعني ذلك أن اختيار البديل الأمثل يبقى مسألة نظرية بحتة في كل الأحوال، فيكون بذلك هدف متخذ القرار من العملية هو الاقتراب بأقصى ما يمكن من الأمثلة يعني البحث عن الأفضلية، لذا كان لزاما على متخذ القرارات في المؤسسة الرجوع في كل مرة إلى ما يراه التدقيق الداخلي حول مشكل ما، على الأقل تعمل على توجيهه وبقناعة إلى البديل الأفضل.

تنفيذ القرار:

المالية

بعد ما أن حدد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها، يصل إلى مرحلة التنفيذ، وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع، ولنجاح عملية تنفيذ القرار لا بد من توفر بعض الشروط في القرار المتخذ وهي:

- أن يكون القرار قابلا للتنفيذ بالإمكانيات الموجودة.
- أن يلقى القرار مساندة وتأييدا من قبل الذين يقومون بتنفيذه.
- أن يكون القرار واضح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- أن يرفع القرار من معنويات العاملين على تنفيذه ومن لهم عالقة به.
- إن خطوة تنفيذ القرار قد تكون أكثر المهمات استهلاكا للوقت، وذلك يعود أساسا إلى آثار ونتائج التنفيذ على المؤسسة، وعليه فإن القرار المحكم لن يكون ذا أهمية وجدوى ما لم يحمل في طياته ويتضمن كيفية تنفيذه من الأساس.

أن نوعية القرار وإمكانية تنفيذه دليل مبدئي على نجاح ذلك القرار، ويمكن الحكم على جودة على إن نوعية القرار و القرار أو عدمها بناء على المعايير الآتية :

- قياس مدى اتفاق وانسجام ذلك القرار مع السياسات وممارسات المؤسسة؛
- توقيت القرار؛
- اعتماده وتجسيده لكمية المعلومات المثلى
- تأثير صانع القرار على القرار ذاته، ونلخص طريقة التنفيذ الناجح للقرار على النحو التالي :
- عدم تعارض المصلحة؛
- إيجابية عامل الخطر والمكافأة؛
- كيفية ومدى فهم منفذ القرار والمسؤولين عن إيصال القرار للآخرين.
- مما سبق يمكن القول بان القرار إذا لم يتم تنفيذه على الوجه المطلوب الذي يتعدى كونه قرارا على الورق فقط، لذا يجب تنفيذ ذلك القرار حتى يتسنى تحقيق الأهداف التي من أجلها تم صنعه والوصول إليه، قد يكون القرار المتخذ جيدا هو ألفضل، إلا أن الطريقة التي نفذ بها كانت غير ملائمة، مما يؤدي إلى الحكم الأولي حول القرار المتخذ بأنه غير جيد وأن البديل الذي تم اختيار ه غير سليم، بينما يعود عدم ملائمة هذه الطريقة التي نفذ بها، لذا يجب مراعاة الطريقة التي ينفذ بها هذا القرار ومن الممكن أن يكون ذلك بمساعدة قسم التدقيق الداخلي وهذا بحكم طبيعة نشاطه وتعامله مع جميع المستويات في المؤسسة.

المتابعة والتقويم:

أ- إن المؤسسة الفعالة تتضمن قياسات دورية للنتائج التي يتم التوصل إليها ومقارنتها بالنتائج التي كان المرجو تحقيقها، فإذا ما وجد انحراف وجب إجراء بعض التغيرات التي تكفل تحقيق التوازن، ومن هنا تتضح .

مدى أهمية تحديد الأهداف والتي بموجبها يتم تقييم مستوى الأداء، وفي حالة عدم توافق النتائج المطلوبة، يجب إحداث تغيرات ربما في الحل الذي تم اختيار ه، أوفي مراحل تنفيذه أو حتى إعادة صياغة أو تغيير

الهداف لوجود أنه من غير الممكن تحقيقها، ففي هذه الحالة يجب إعادة صياغة نسق صنع القرار بالكامل وتصحيح مساراته حتى يتسنى تحقيق الأهداف المنشودة مسبقا. في هذه الخطوة بالذات يزداد دور التدقيق الداخلي وهذا لكون طبيعة عملها الرقابي، بحيث تعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتعمل على تقييم تنفيذ القرارات المتخذة لترفع نتائج هذا التقييم في شكل تقرير نهائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبحكم مشاركة التدقيق الداخلي في جميع المراحل أو الخطوات السابقة من تحديد للمشكلة ثم للبدائل ثم اختيار البديل الأفضل، من شأنه أن يجعل قسم التدقيق الداخلي أن يسهر على التطبيق الجيد لهذا القرار وتعمل على التوريد المتواني للمعلومات حول هذه القرارات المتخذة. نلاحظ من خلال كل هذه الخطوات أن للتدقيق الداخلي دورا أساسي في كل خطوة، إلا أنه يجب التفرقة بين المعلومات المختلفة والتي تستخدم من قبل مستويات مختلفة من الإدارة، حسب الطبيعة الهيكلية للقرار المتخذ.

المطلب الثاني: صعوبات التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في عملية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة وفي جميع مستويات الإدارية المختلفة ألا أن هذا الدور يكون محدودا آو منعدما بالرغم من الإجراءات العادية والسليمة للتدقيق الداخلي .

أولا/ المركزية الشديدة وعدم التفويض:

أن هناك نمط أوتوقراطي لسلوك الإداري وهذا النمط يتدرج في شدته بين نقطتين يمثل احدهما السلوك الأوتوقراطي المتسلط أو المتحكم ويمثل النقطة الثانية لسلوك الأوتوقراطي المتعامل آو اللبق كما انه يتوسط هاتين النقطتين سلوك يكاد يكون وسط في شدته بين النمطين السابقين وهذا السلوك هو الصالح آو الخير إلا انه وفي ظل هذه الأنماط الثلاثة يجب أن نميز بين نوعين من القيادة المتحكمة فهناك قيادة تعتمد كلية على أسلوب قيادي رقابي يتعامل في تصرفاته بالتقارير الرقابية والتي توافيه بما تم عمله عند إصدار الأوامر للمستويات التي تلي المستويات القيادية في هذا النوع يكون التدقيق الداخلي دورا كبيرا جدا ويصبح بمثابة اليد اليمنى للقيادة والتي يتم من خلالها التحكم في مجريات العمليات داخل المؤسسة وهذا راجع لصفة الرقابية التي تحكم التدقيق الداخلي وهناك نوع أخر من القيادة الذي لا يعرف إلا بوجهة نظر ففي هذا النوع من القيادات يكون دور التدقيق الداخلي محدود إلى ابعد التصورات فلا تلقى الاقتراحات التي ترفع في التقارير النهائية أي لدى قيادات المؤسسة .[1]

ثانيا/ ضغوطات المديرين:

من خلال تناولنا للعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات رأينا كيف يتأثر متخذ القرار بعوامل ومتغيرات نابعة من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وانه قد يكون من الممكن التحكم بتأثير البيئة الداخلية في حين يصعب على المدير التحكم بتأثير البيئة الخارجية بما فيها من متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية أن المديرين وخاصة في الدول النامية على اختلاف مستوياتهم في المؤسسة الإدارية المختلفة أي كان نوعها ونشاطها وحجمها يتعرضون الضغوطات عديدة وان هذه الضغوط أصبحت سمة مميزة للعصر الذي نعيش فيه كما أصبحت البيئة سواء داخلية أو خارجية هي مصدر هذه الضغوط وأثبتت هذه الدراسات أن مقدار السلطة الممنوحة للمديرين لا تتناسب مع المسؤوليات

[1]: نواف كنعان،اتخاذ القرارات الإدارية،بين النظرية والتطبيق،دار الثقافة،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2009،ص307.

المناط بهم والضغوط التي تواجههم والتي تنعكس أثرها على نوعية وفعالية القرارات التي يتخذونها أن هذه الضغوط تأثر بشكل أو بأخر على مردودية القرارات المتخذة من قبل المدير.

ويمكن تقسيم هذه الضغوط التي يتعرض لها المدير والتي تؤثر في قراراته والتي تحد بذلك من الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار إلى نوعين :

- ضغوط داخلية: تتمثل في ضغوط رؤساء وضغوط التنظيمات غير الرسمية ومراكز القوى التي تخلقها وقصور نظم المعلومات والبيانات ونقص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.
- ضغوط خارجية: تتمثل في ضغوط الرأي العام والضغوط الاقتصادية النابعة من العلاقات الاجتماعية للمدير خارج نطاق العمل وضغوط الأجهزة الإعلامية والرقابية وكلها عوامل تؤثر في توجيه قرارات المدير أو تحد من فاعليته.[1]

ثالثا/ الاستقلالية المحدودة للتدقيق الداخلي:

لعل أكثر الأمور خطورة في التدقيق الداخلي هي أن تكون مرتبطة مع المدير المالي مما يعرض أهداف التدقيق الداخلي إلى البيروقراطية بل والى عدم تحقيق الأهداف بالكامل فمثلا لو اكتشف المدقق الداخلي أن هناك بعض الغش أو الأخطاء في الدائرة المالية التي يترأسها المدير المالي فكيف للمدقق الخارجي أن يقدم تقريره إلى المدير المالي والذي هو أصلا مسؤولا عن تلك الدائرة من هنا أتت الأهمية على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي بشكل تام وان تكون مربوطة بشكل يوفر لها نوع من الاستقلالية مما دعى الى اعتمادها معايير الممارسة المهنية.

حيث تكتمل استقلالية المدقق الداخلي من خلال زاويتين:

أولا/ تنظيمات رسمية:

بحيث المدقق الداخلي هو أولا وأخيرا موظف داخل المؤسسة يعني تابع لها وهو مسؤول عن إعماله اتجاه مجلس الإدارة العليا ونجد ذلك من خلال تم وضع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

ثانيا/ تنظيمات غير رسمية:

أما الزاوية الثانية التي من الممكن أن ننظر منها إلى محدودية الاستقلالية الواجبة للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة والتي سوف تؤدي إلى أن يكون عاملا من العوامل المؤثرة سلبا في درجة مساهمة التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار وهي أن التواجد المستمر للمدقق داخل المؤسسة وبين باقي الموظفين والعمال الآخرين في المصالح هذه العلاقات غير الرسمية تتمثل في بروز نوع هذه المصالح المشتركة بين الموظفين والمدقق الداخلي

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في المؤسسة

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بتقديم الخدمات التالية:

- **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة :**

تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بان الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها.

- **قابلية المعلومات للاعتماد عليها :**

[1]: نواف كنعان،نفس المرجع السابق،ص308

المالية

يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة كاملة ومفيدة وان تكون قد قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة [1]

- **حماية الأصول :**

يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة

- **الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية :**

يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتصبي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك :

- **الوصول إلى الأهداف والغايات :**

يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بالتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا وعلى المدقق التأكد من أن برامج والعمليات قد نفذت كما خطط لها.

- **تحديد مواطن الخطر:**

على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق ويتم تحديد مواطن الخطر

من خبرة المدقق السابقة في المؤسسة أومن معلومات مأخوذة من مصادر أخرى أومن مشاكل موجودة في مؤسسات أخرى ذات نشاط مشابه للمؤسسة الخاضعة من خبرة المدقق ومعرفته العامة[2].

- **منع واكتشاف والاحتيال :**

تقع مسؤولية الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون وقوع الغش وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادر على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

- **الشك المهني:**

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني إذا لا يجب على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له افتراض الأمانة المطلقة وبدلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن بموضوعية وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي إن وجدت فلا باس عليه اخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق .

---

[1]: نور الإسلام سعدودي،دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر الأكاديمي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015،ص7.

[2]: نفس المرجع السابق ذكره،ص8

المطلب الرابع: المراحل والخطوات الأساسية لاتخاذ القرار المالي

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما داخل المؤسسة ،فيعتمد على مساعدتها في التحكم الداخلي العمليات وتحسينها حيث يمس هذا الدور جميع المستويات نشاط المؤسسة ،يتلخص دور التدقيق الداخلي داخل المؤسسة في الشكل التالي:

شكل رقم 03:طبيعة دور التدقيق الداخلي

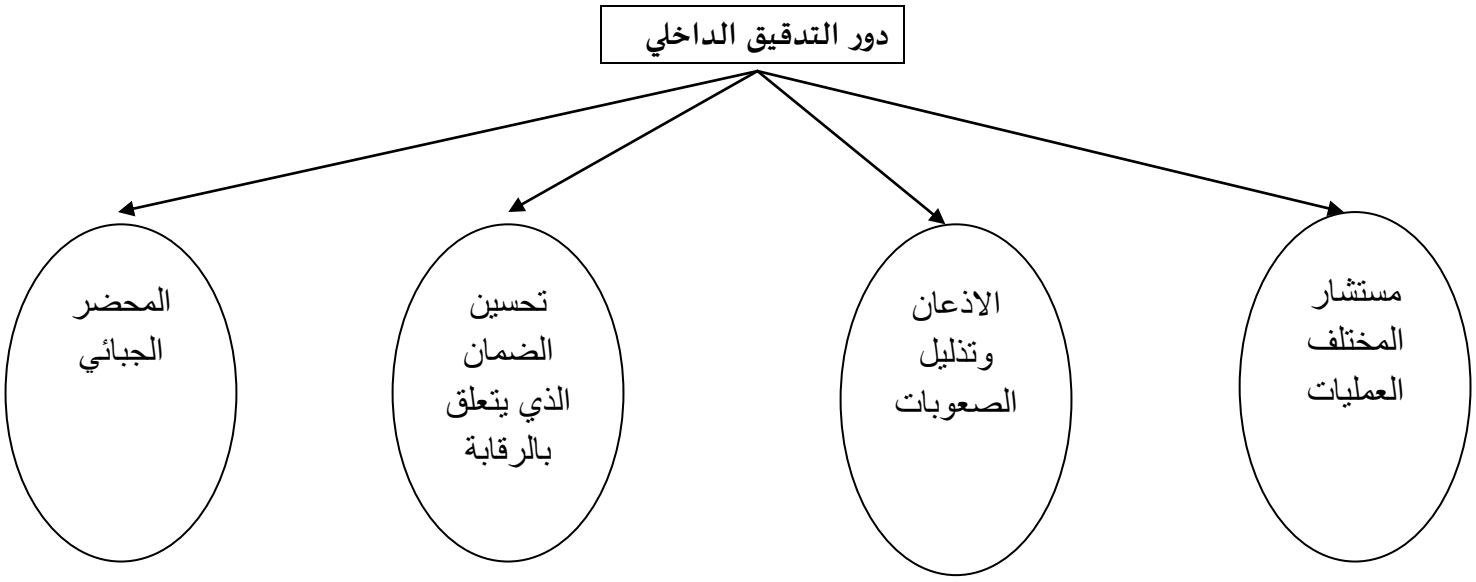

المصدر احمد نقاز مقدم عبيرات ،المرية كاداة فعالة في اتخاذ القرار اجعة الداخل

من خلال الشكل نلاحظ ان جميع المجالات التي يمكن ان يكون للتدقيق الداخلي فيها دور فانه يتخللها عملية اتحاذ القرار ،وبالتالي فان هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في عملية صنع القرار السليم الحقيقة انه لايمكن التحكم تماما على سلامة وجود القرار دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية هذا يعني انه وضوح نتائج القرار يتم طرح السؤال التالي :لو عدنا الى الوراء لوجدنا ان القرار الذي تم اتخاذه كان الافضل في ضوء المعتبرات التي كانت الاكثر شيوعا الا انه معناها الحكم ليس على القرار نفسه بل على الكيفية التي صدر بها طبق لهذه الطريقة المنهجية أي هناك خطوات منطقية ينبغي اتباعها للوصول الى القرارات الجيدة .
يلعب التدقيق الداخلي ادوارا هامة في كل خطوة من الخطوات عملية اتخاذ القرارات حيث تساعد على تاهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة فعالية بالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرار المالي فان التدقيق الداخلي له دورة حياة يكون اخرها للوصول الى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الادارية .

شكل رقم:04 دورة حياة عملية التدقيق الداخلي

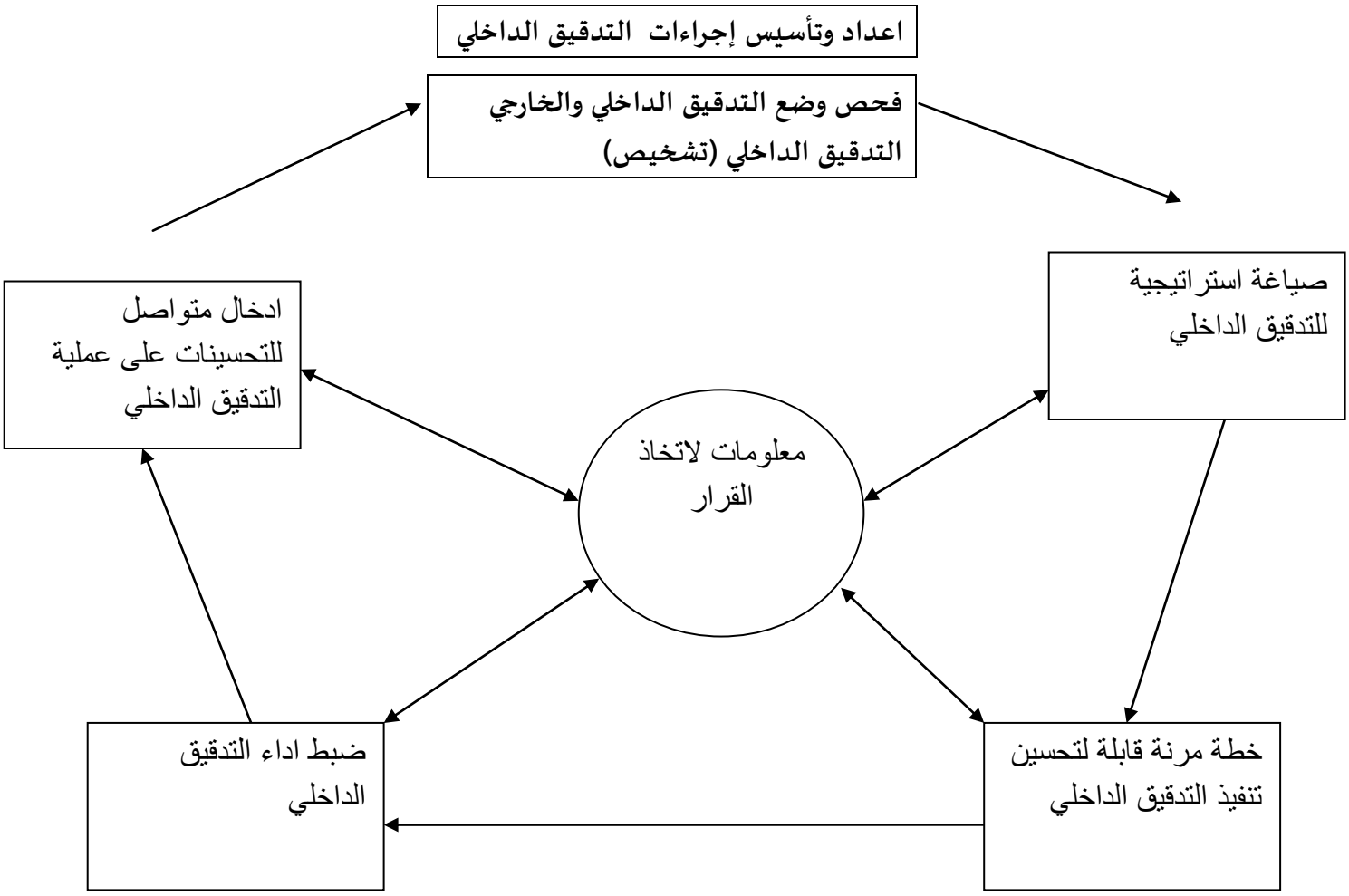

المصدر:احمد نقاز،مقدم عبيرات ،مرجع سبق ذكره،ص77.

تبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية و عداد إجراءات التدقيق المناسب لذلك الموضوع،فمن خلال النظرة او التصور يتم تشخيص الوضع المحيط بالموضوع داخليا وخارجيا وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم يتم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع خطة بالمرونة والقابلية للتحسين في حال أي متغير غير مرغوب فيه ليبدآ المدقق بتنفيذ خطة او برنامج عملية مع العمل في كل مرة على ضبط للأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي .

خلاصة:

تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من أهم أنشطة المؤسسة لأنها نقطة البدء والانطلاق بالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى داخل المؤسسات وخارجها (البيئة الخارجية) لان الركيزة الأساسية لنجاح تسيير وإدارة المؤسسة وهو اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبما أن متخذ القرار المالي يتعرض للضغوطات سواء من داخل أو خارج المؤسسة في اتخاذ قراراته من هنا ظهر دور المدقق الداخلي في مساعدة متخذ القرار المالي على أداء عمله،حيث يساعد التدقيق الداخلي في إيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة كما يساعد على تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية و كفاءة هذه القرارات ،هذا الأمر جعل التدقيق الداخلي أداة مساهمة في اتخاذ القرار أي وجود علاقة طردية بين التدقيق الداخلي واتخاذ القرارات المالية إذا توفرت المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي.

أصبح متخذو القرارات المالية في المؤسسة يعتبرون المدققين الداخليين مستشارين لهم يستشيرونهم باقتراحاتهم عليهم بالنسبة للطرق و الأساليب و المناهج و البدائل الفعالة حسب كل قرار،فالتدقيق الداخلي يوفر نوع من المصداقية والموثوقية للبيانات التي تعتمد عليها متخذ القرار المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية .

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية وحدة

تمهيد:

إن الجانب التطبيقي يعتبر حلقة مهمة في مذكرة لأنه يمكننا من معرفة تطبيق المعلومات التي تحصلت عليها في الجانب النظري وعلى بيئة العمل،وكذلك استيعابها ومعرفة كيفية تطبيقها بشكل جيد ولقد أتيحت لي الفرصة من اجل دراسة تطبيق هذا الفصل في مصلحة المالية والمحاسبية لوحدة شودرال لمؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية بولاية غليزان حيث تمكنت من معرفة كيفية تطبيق واستخدام التدقيق المحاسبي الداخلي وكيف يتم اتخاذ القرارات المالية وإرشادها ،وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية

المطلب الأول : نشأة المؤسسة وتعريفها

المؤسسة الوطنية للهيكل المعدنية والنحاسية بولاية غليزان، وهي شركة وطنية اسمها التجاري شركة تشييد مقرها ولاية غليزان الطريق الوطني رقم04 بن داود لديها 166موظف حيث تحتل المرتبة 6عالميا و3افريقيا ،تسعى إلى توزيع منتجاتها في عدة ميادين. التجهيز الصناعي وتخص مؤسسة شودرال في صناعة المراجل بالدرجة الأولى وعلى حساب طلب زبائنها في الصناعات الأخرى ومنتجاتها كالتالي :

المراجل	CHAYDIERES
مولدات البخارية	GENERATEUR DE VAPEUR
مبدلات	ECHANGEUR
مرمدات	INCINERATEUR
استصناع	USINAGE

كانت البداية في تحقيق مشروع الانجاز انطلاقا من 1980 ودامت الإشغال 5 سنوات في افريل 1985 كانت الانطلاقة الأولى للوحدة في بدأ نشاطها الصناعي وتتربع هياكل المؤسسة على مساحة تقدر ب 17 هكتار موزعة على مساحة مغطاة تبلغ 4.6 هكتار، أما المساحة الغير مغطات فهي تقدر ب 12.4 هكتار إضافة إلى مساحة المخازن التي تبلغ مساحتها حوالي 1.2 هكتار اما فيما يخص مساحة الطريق (طريق الشاحنات) فهي تبلغ حوالي 0.6 هكتار.

ان القوة العددية التي تشغلها هذه الوحدة حاليا تقدر ب 172 عامل موزعين في فرق متكون من إطارات ومسيرين وعمال منفذين، وتحتوي هذي الوحدة على ورشتين.

الورشة الأولى : وهي الجزء الأكبر الذي له أهمية كبيرة و ذلك لما تشتمل من الآلات والمراجل التي تم صناعتها من طرف شركة شودرال.

الورشة الثانية : وتهتم بصناعة التجهيزات و معدات تقطع الميكانيكية وتستخدم في الصناعة و لصيانة.

الهيكـــــــل التنظيمـــــي لـمؤسسة شـــــــودرال

المطلب الثاني : شكل رقم :04 الهيكل التنظيمي لمؤسسة شودرال

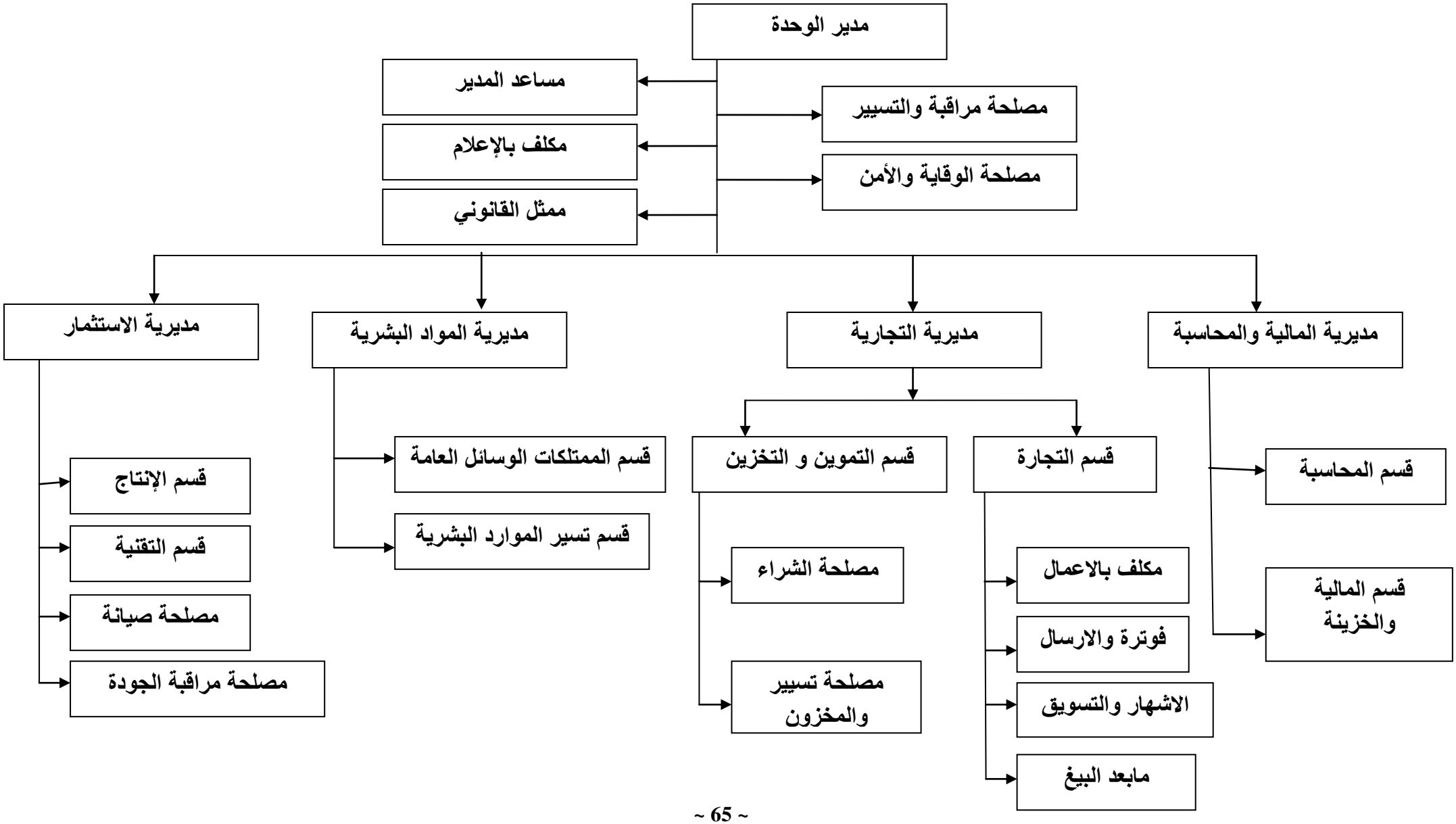

المطلب الثالث : مهام و مصالح مؤسسة شودرال

مدير الوحدة :

- تسيير من طرف مكلف بالتسيير لإدارة الوحدة.
- تعمل على إدارة جميع مصالح المؤسسة وتصمن سير نشاط المؤسسة.
- تحرص على تطبيق وتنفيذ القوانين و القرارات .
- هي الوحدة التي لها الحق في المراقبة عمل العمال الأمن في المؤسسة.
- السهر على تطبيق مخططات التنمية والمتعلقة بعملية التوزيع.

مساعد المدير :

- تعمل وتحرص على التنسيق ما بين المصالح في المؤسسة.
- تعمل على تطبيق القرارات المختلفة والتي تكون مرسلة من طرف المدير.
- مكلف بالعلاقات الخارجية للمؤسسة
- دراسة البريد وتوزيع المهام على الموظفين وذلك مع تسجيله.
- تحضير الاجتماعات و المداولات .

مصلحة المراقبة التسيير :

- متابعة الطلبات المغلقة المتوقعة ومؤخرة للبيع.
- تعمل على تصفية و تحليل قيمة المراجل.
- تقوم بالتنسيق مابين المصالح.
- تقوم المصلحة بتحضير التقارير التنفيذية كل شهر وسنويا والإعداد والتخطيط للمخططات.
- الإطلاع على الاستثمارات قبل وبعد استعمالات الدراسات حول المديرية .

مصلحة الوقاية والأمن للمؤسسة :

- تعمل على امن الأشخاص وأمن الممتلكات.
- هذه المصلحة هي المسؤولة عن تنمية الأمن داخل المؤسسة والوقاية من الأخطار.
- تعتبر الأمل الفعال وواجب اجتماعي .
- كل مسؤول في المؤسسة عليه أن يحسن للأمن ويعمل على أن يحترم من قبل الجميع.

مكلف بالإعلام :

- تعمل على تكوين العمال على أجهزة الإعلام الآلي وتكون على قواعد التسيير.
- تحرص على آلية التنفيذ والتسيير حسب الحاجيات والتخصصات المتعلقة بحيث أصبح القلب النابض للتسيير ولا تستطيع الوحدة ولا المصلحة أن تسيير أمورها بدونه.
- تحرص على آلية التنفيذ والتسيير حسب الحاجات والتخصصات المتعلقة بالإعلام الآلي وتحرص على صيانتها.

مديرية المالية والمحاسبة :

- تهتم بسير المحاسبة العامة ومعالجة المشاكل المتعلقة بالمالية والمحاسبة للمؤسسة.

- تصمن التوازن مابين النفقات والإيرادات إضافة إلى تنظيم الميزانية التقديرية السنوية لهذه النفقات والإيرادات من الشراء والرواتب.
- مراقبة الفاتورات وذلك مع النفقات والإيرادات والباقي من المخزون وتعمل على تسجيله.
- تقدم للمدير الوحدة كل التسجيلات المالية المهمة والتي هي ضرورية في تسيير المؤسسة و يكون ذلك طول السنة.
- إن هذه المصلحة تعتبر مسير للقروض و تقترح استراتجيات للقروض طويلة المدى و القصيرة .
- تسجيل جميع العمليات الاقتصادية المستعملة من طرف الدولة .
- تتابع العمليات المصريفية والعلاقات البنكية.

مديرية التجارية :

- من الأعمال التي أنها تعمل على انجاز دفتر الطلبات السنوية وانجاز الفاتورات.
- تقوم على انجاز مخطط الإيرادات من اجل تحصيل الديون وتعمل على متابعة المخزونات التي تم إنتاجها.
- مسؤول على إرسال الإنتاج المباع مع تنقل ومراقبة سيرورة نشاطها أي المنتوج و تكون باستمرارية وطلب من الزبون وهذا لتأمين مكتب ما بعد البيع.
- تحضير إستراتجية الإبداع و ظروف الاستثمار.
- تحرص هذه المصلحة على إتباع المقاييس التجارية .

قسم التموين والتخزين :

- أن هذه المصلحة تهتم بالتنظيم و الإشراف على التموين الموارد الأولية.
- تحرص على أن تكون من المقاييس التجارية.
- تعمل على تتابع التحركات للمدخولات و المحزونات و المخرجات .
- تتابع طلبات الشراء وتعمل على تسجيل كل المشتريات التي تقوم بها من سلع إلى جانب تسجيل المخزونات وذلك كل ثلاث أشهر وستة أشهر وسنويا.

مديرية الموارد البشرية :

- تنظيم ومراقبة مجموع النشاطات المرتبطة بسير الموارد البشرية مثل تكوين والنشاطات الاجتماعية.
- تسيير قسمة العمل إلى جانب ذلك تسعى إلى تطبيق القوانين الصادرة من المدير الوحدة.
- تعمل على انجاز القرارات بالتطلعات و التشجيعات للعمال من حيث الجانب المادي و المعنوي و تحديد سياسة المؤسسة في تسيير العمال مثلا تسيير اليومي للعامل (الحضور، الغياب، عقود التشغيل).
- العمل على مراقبة الحاجات البشرية و الاجتماعية للمؤسسة و العمال.
- مكلفة بدراسة طلبات العمل و التوظيف و إمكانية حساب متطلبات المؤسسة.

قسم الإنتاج :

- دور هذه المصلحة تطوير حركة الخدمة التقنية و ذلك بتغير من المادة الخام التي يجب ان تمر بجميع مراحل الإنتاج، وذلك كله للحصول على منتوج نهائي و جاهز للبيع و المراحل التي يمر بها الإنتاج.
- تقطيع دوائر من الصفائح المعدنية على شكل اسطواني كبير وتسمى هذه المرحلة oxycoupage بالاعتماد على الآلات من تسيير العمال .
- المرحلة الثانية وهي مرحلة تركيب القطع مع بعضها البعض بوضع الدوائر الأولى في الوجه الأمامي للاسطوانة و الثانية في الخلف و يكون بالتلحيم الآلي.
- إلى جانب التلحيم عدد من القضبان بين الصفيحة الأمامية والخلفية في وسط الاسطوانة وبعدها تأتي مرحلة test hydrostatique وهنا تكون دراسة توازن السوائل والثقل تم تليها مرحلة fiction et montage de accessoires أي إضافة المتممات الإضافية كلوازم شوديار وبعدها يكون الفحص والمراقبة من طرف rayons وذلك لمعرفة ماذا وجدة هناك نقص أو خطأ وبعدها يصبح المنتوج جاهزا.

قسم التفنية :

لهذه القسم ثلاث فروع هامة نجد منها:

فرع الدراسات: أن هذا النوع من قسم التقنية يهتم و يقوم بدراسة المنتوج و تغيره من حيث القيام بالحسابات والمتابعة.

فرع التطبيق : أن هذا النوع من فعاليات مكتب الدراسات و ذلك لما تقوم به من تعليمات و سلم الذي يجب التقيد و الإتباع لخطوات المرسومة لا غير.

فرع التنسيق والانطلاق : تؤمن وتتبع المستويات الإنتاجية بحيث الوحدة تكمل الأخرى .

- تعمل على دراسة الفعالية للأدوات التجارية والمتابعة المستمرة للصناعة والتقيد بالوقت والتنبؤ لحاجيات الصناعية من حيث تحضير المخططات الصغيرة و المتممات لوازم شوديار ومن التنبؤ كذلك للمادة الأولية .
- تعمل على صيانة عناصر أو أجزاء تساعدهم في صناعة شوديار.
- تعمل هذا القسم على تحضير يومي لمخطط الصناعية.
- تحضير ملفات التقنية و أشياء آخري.

مصلحة الصيانة :

- صلاحيات هذه المصلحة أنها تشارك في الإنتاج.
- صيانة جميع المعدات و الأجهزة و الآلات المستعملة في الإنتاج.
- المحافظة على شروط التعاقدين و السهر عليها.
- إرشاد و مراقبة أشغال تركيبات و تثبيت بالبيانات التقديرية المفصلة.

مصلحة مراقبة و الجودة :

- تحرص هذه المرحلة على نوعية الإنتاج والجودة بحكم و بفصل الوسائل الإنتاجية .
- مراقبة الآلات المنتجة و الموارد المستعملة في الإنتاج .
- المراقبة لدى تطابق المخطط و المنتوج المتحصل عليه و تكون هذه المراقبة بإشعاعات و الآلات الخاصة في المراقبة وذلك لتفادي الوقوع في الأخطاء و الالتهاب.

المبحث الثاني: منهجية سير عملية التدقيق الداخلي دراسة حالة ميدانية لمؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية

المطلب الاول: منهجية سير عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة

1. خطوات التدقيق الداخلي في مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية

يسند كل تدقيق ناجح إلى التخطيط السليم وجو من المشاركة البناءة والتواصل بين الجهة الخاضعة ودارة التدقيق.

التخطيط:

يسند التخطيط في التدقيق على تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الأقل مرة واحدة في العام وفق ما ورد في نص البند2000 من معايير الأداء خاصة.

فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق وشمل التعرف على المشاكل الهامة والاستجابة للمهمات التي يتم تكليف الموظفين لها ويحول دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم إجراءات التدقيق الداخلي تتضمن دليل إجراءات التدقيق الداخلي مخططا تدريبيا لعملية التدقيق

مسؤولية المدقق الداخلي في تحديد نطاق العمل وبيان مجال العمل و الأهداف التي يجب أن يحققها التدقيق و المجال الرئيسي الذي يجب مراجعته وتقييمه.

خلال الجزء المتعلق بالتخطيط من التدقيق، يقوم المدقق بإخطار الجهة الخاضعة للتدقيق بعملية التدقيق ويناقش نطاق و أهداف الفحص في اجتماع رسمي مع إدارة النشاط ويجمع المعلومات حول العمليات الهامة ويقيم الضوابط القائمة ويخطط خطوات التدقيق المتبقية .

رسالة إعلان:

تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي ،ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة ،وليس آمر هذا الاختيار مناطا فقط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات أخرى داخل المنشاة ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يحدد الموارد المناسبة و الكافية (المالية و البشرية)اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق .

بعد اختيار الجهة آو النشاط الخاضع للتدقيق تأتي الخطوة التالية و هي المسح الأولى يهدف إلى النشاط الخاضع للتدقيق للحصول على فهم عام للعمليات و المخاطرة وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط وذلك لكي يكون على بصيرة من أعمال النشاط،ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك سماع اقتراحات وتعليقات إدارة وموظفي الجهة المدقق عليها.

اجتماع أولي:

خلال الاجتماع الافتتاحي يصف الجهة الخاضعة للتدقيق الوحدة آو النظام المراد تدقيقه ،الموارد المتاحة (الأفراد ،المرافق،المعدات،الصناديق)،وغيرها من المعلومات ذات الصلة ويجتمع المدقق الداخلي مع الموظف الأقدم المسؤول مباشرة عن الوحدة قيد الاستعراض وآي موظف يرغب في إدراجه, ومن المهم أن يحدد الجهة الخاضعة للتدقيق القضايا آو المجالات ذات الأهمية الخاصة التي ينبغي معالجتها ويمكن أن يكون عامل المفاجأة مطلوبا لدى إجراء بعض المقابلات وذلك عندما تنطوي المهمة على تدقيقات متعلقة بالنقدية آو للتحري عن وجود احتيال

مراجعة الرقابة الداخلية:

فحص وتقييم الرقابة الداخلية المعمول به و من ثم تحديد نقاط الضعف في هذا النظام ،لتقديم التوصيات بهدف تحسين نظام الرقابة فقد نص معيار الأداء يجب على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المنشاة في إيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعاليتها و كفاءتها وتعزيز التحسين المستمر إذا كانت كافية وفي القيام بذلك يستخدم المدقق مجموعة متنوعة من الأدوات و التقنيات لجمع و تحليل المعلومات حول العملية

إجراءات التدقيق الداخلي

مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التحليل و المقارنة المنظمة للأرقام و المعدلات و النسب والاتجاهات أو أي علاقة أخرى بين الأرقام و البيانات بهدف الحصول على البيانات و المعلومات التي قد تعطي مؤشرات تساعد في توجيه إجراءات التدقيق بشكل سليم آو تعطي أدلة رقابية تدعم استنتاجات المدقق،و ستخدم إجراءات التحليل في جميع مراحل التدقيق

برنامج التدقيق :

على المدققين الداخليين تدوين برنامج العمل و إجراءات لتعريف تحليل ،تقييم،وتدوين المعلومات أثناء المهمة من خلال دراسة و تقييم مدى كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية ،يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة و حجم العينة المناسبة ويختتم إعداد برنامج التدقيق مرحلة الاستعراض الأولى

العمل الميداني:

يركز العمل الميداني بالحصول على أدلة التدقيق من مزيج مناسب من اختبارات الضبط و الإجراءات الجوهرية الهامة.

أن نوع الاختيار مهم في فهم تطبيق إجراءات التدقيق عند جمع أدلة التدقيق للاختبارات خلال هذه المرحلة يحدد المدقق ما إذا كانت الضوابط التي تم تحديدها خلال التدقيق الأولي تعمل بشكل صحيح وبالطريقة اختبار المعاملات.

يقوم المدقق بتنفيذ الإجراءات في برنامج التدقيق وعادة ما تختبر هذه الإجراءات الضوابط الداخلية الرئيسية ودقة المعاملات و ملاءتها ,وتتم إجراءات الفحص التفصيلي للحصول على دليل موضوعي يؤيد صحة القيم المسجلة بالدفاتر أو مكونات أية قيمة و اكتشاف مخاطر العمل واكتشاف مخاطر الرقابة و القيام بفحص الرقابة.

مرحلة العمل الميداني:

يناقش المدقق أي نتائج هامة مع الجهة الخاضعة للتدقيق يمكن للجهة تقديم رؤى و العمل مع المدقق لتحديد أفضل طريقة لحل الملاحظات وعادة ما تكون هذه الرسائل شفوية ومع ذلك في الحالات الأكثر تعقيدا ،المذكرات ورسائل البريد الالكتروني مكتوبة من اجل ضمان الفهم الكامل من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق و المدقق أي هدفنا :لا مفاجآت.

ملخص التدقيق:

وعند الانتهاء من العمل الميداني ،يلخص المدقق نتائج التدقيق و الاستنتاجات و التوصيات اللازمة لمشروع مناقشة مسودة التقرير.

أوراق العمل:

وتمثل أوراق العمل أداة حيوية يجب أن يقوم المدقق بإعداد أوراق العمل التي تستعمل كإثبات للتدقيق، وان يقوم بمراجعتها من قبل المستوى الإداري المناسب في نشاط التدقيق الداخلي ،ويجب توثيق إثباتات مراجعة المراقبة من خلال أوراق عمل التدقيق.

ملفات وثائق العمل

- الملف الدائم.
- الملف الجاري.

تقرير التدقيق:

أن منتجنا هو التقرير النهائي الذي نعبر فيه عن أرائنا و نعرض نتائج التدقيق،ونناقش التوصيات المتعلقة بالتحسينات ولتسهيل التواصل و التأكد من أن التوصيات الواردة في التقرير النهائي عملية،يناقش التدقيق الداخلي التقرير مع الجهة الخاضعة للتدقيق قبل إصدار التقرير النهائي.

الاجتماع ألاختتامي:

يلتقي التدقيق الداخلي مع فريق إدارة الوحدة لمناقشة نتائج وتوصيات وتعمل المجموعة للتوصل إلى إنفاق على نتائج التدقيق لتأكد بأنه لا يوجد هناك أي سوء فهم أو سوء تفسير للحقيقة من خلال تقديم الفرصة للأطراف المدقق عليهم لتوضيح بنود أو أمور معينة و التعبير عن رأيهم بالنسبة للنتائج و الاستنتاجات و التوصيات.

مسودة للمناقشة

بعد إتمام تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء الاختبارات الجوهرية لهذا النظام ومن ثم إعادة تضمينها المدقق إلى الاستنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم إدراج هذه الاستنتاجات و التوصيات في التقرير الذي سيتم إعداده عن نتائج التدقيق ويجب على المدققين الداخلين إيصال نتائج المهمة مباشرة وفي ختام العمل الميداني ،يقوم المدقق بصناعة التقرير

استجابة الجهة الخاضعة للتدقيق:

ويتاح للجهة فرصة الرد على نتائج التدقيق قبل إصدار التقرير النهائي الذي يمكن إدراجه أو إرفاقه بتقريرنا النهائي ومع ذلك،إذا قرر الجهة الخاضعة للتدقيق الرد بعد إصدار التقرير ،فان الصفحة الأولى من التقرير النهائي هي رسالة تطلب رد الجهة الخاضعة للتدقيق المكتوب على توصيات التقرير

في الرد يجب على الجهة الخاضعة للتدقيق شرح كيفية حل نتائج التقرير وتضمين جدول زمني للتنفيذ تعليقات الجهة الخاضعة للتدقيق

وأخيرا،وكجزء من نتائج التقييم الذاتي للتدقيق الداخلي نطلب من الجهة التعليق على أداء التدقيق الداخلي وقد أثبتت هذه التغذية المرتدة أنها مفيدة جدا

متابعة التدقيق:

تتم مراجعة خطاب استجابة الجهة الخاضعة للتدقيق وقد يتم اختبار الإجراءات المتخذة لحل نتائج تقرير التدقيق للتأكد من تحقيق النتائج المرجوة

المطلب الثاني : مضمون تقرير المدقق الداخلي إلى لجنة التدقيق في مؤسسة شودرال

وبالإضافة إلى التوزيع الذي تم مناقشته في وقت سابق،فان محتويات تقرير التدقيق واستجابة الجهة الخاضعة للتدقيق وتقرير المتابعة قد يتم إحالتها أيضا إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة كجزء من التقرير الدوري للتدقيق الداخلي

رأي المدقق:

من المفروض أن يتصرف المدقق الداخلي كخبير يراعي في تعامله مع الآخرين تلك الخاصية البشرية فيذكر في تقريره ملاحظات عن الأعمال الناجحة و المبتكرة و يذكر إلى جانبها أسماء الأشخاص الذين قاموا بها كيف و المعايير الدولية للتدقيق الداخلي تطلب منه إبداء الرأي بالإجمالي عن النشاط حيثما كان ذلك مناسبا

وفي مجال التدقيق الداخلي فان المدققين يتعاملون دائما مع الصور ذهنية وعاطفية ،لذلك يجب عليهم إن يدركوا رغبة كل إنسان يتعاملون معه في التعبير عن أفكاره الخاصة ورغبته في الشعور بأنه قادر على القيام بعمله وانه حر في اتخاذ قراراته الذاتية ويتطلع باستمرار إلى قيام الآخرين بإعلان اعترافهم بجهوده وأفكاره .

أولا/ ملخص التدقيق:

- نقص ملحوظ في ما يخص النظافة في أماكن التخزين، حيث هذه الحالة ذكرت في التقارير السابقة ولم تأخذ بعين الاعتبار؛
- بعض الوثائق كوصل الدخول مثلا لا يتوفر على أختام مسير المخزونات، أمين المخزون و مسؤول المحاسبة المواد وعليه قمنا بتقديم تعليمات صارمة إلى المسؤول من أجل تصحيح الأوضاع والإلتزام بالإجراءات الصائبة؛
- المنتجات التامة الصنع غير محمية حيث يتم إستعمال طرق حفظ تقليدية (أكياس بلاستيكية)؛
- إن بعض بطاقات الجرد تتضمن أخطاء محاسبية؛

- غياب الملائمة بين الكمية المحولة والكمية المباعة، حيث يجب تسوية هذه الفروقات عند كل عرض وطلب للمادة الأولية؛
- عدم التنسيق بين المصالح (مصلحة الإنتاج ومصلحة التخزين) فيما يخص المواد الأولية المستهلكة فكمية غير مبنية وغير مصرحة من المصلحتين في الوثائق لذا يجب التسجيل لمعالجة الفرو قات؛
- سجل متابعة المواد الأولية لا يبين الفحص والدراسة للعينات الذي يجب أن يكون عند كل عملية شراء وذلك من طرف مراقب الجودة ليقوم بفحصها والتصريح ما إذا كانت صالحة أم لا؛
- نقص في نقاط البيع مثلا: نقطة بيع " واد ثاغية " أغلقت؛
- فيما يخص تسيير الوقود يتم من طرف مصلحة النقل ومصلحة قطاع الغيار تبين أنه لا يوجد أي احتياط في المادة المستهلكة والمثبتة، مع غياب بعض المبررات التي تخص بعض المهام مع عدم إحترام الأوامر وغياب النظافة خاصة على مستوى مخزن قطاع الغيار.

ثانيا/ تقييم نظام الرقابة الداخلية:

- المؤسسة تتوفر على نظام داخلي محكم بإضافة إلى ثقافة جماعية من طرف المديرية العامة مع إتباع مختلف التعليمات والتوصيات وعليه لم نسجل أي إختلالا ت أو مشاكل في هذا الجانب؛
- من ناحية التسيير الإداري فإن التدقيقات المتعلقة بالإقتطاعات على أجور وقوائم منح المردودية الفردية تم التأكد من أنها تحمل إمضاءات ولا تسجل أي مخالفات أو تجاوزات غير قانونية؛
- من خلال عملية الفحص والتدقيق يبين أن جميع الفواتير المحررة ووصل الطلابيات لا يحملوا أي تجاوزات غير قانونية؛
- مشاكل في التنظيم العمل و الأنشطة داخل المؤسسة؛
- تبين أن تعيين بعض العمال في المؤسسة لا تتناسب مع متطلبات الوظيفة وغير مؤهلين للمنصب (مواصفات المنصب، الشهادات، الخبرة....)؛
- ضرورة التنسيق بين المصالح والأقسام أثناء العمل في المؤسسة؛
- ضرورة الحفاظ على الوثائق السرية للمؤسسة تسلم فقط للأشخاص التابعين فيها.

ثالثا/ الإدارة العامة والموارد البشرية:

على مستوى الإدارة العامة والموارد البشرية كان الفحص يشمل مجموعة من الدفاتر القانونية والسجلات الإجبارية والتي تمثلت في:

- جدول الرواتب؛
- سجل العطل السنوية؛
- سجل حوادث العمل؛
- سجل الوقاية العامة والأمن والمعدات الصناعية؛
- سجل الأجور ؛
- سجل المستخدمين الأجانب؛

- سجل إشعارات التنفيذ؛
- فيما يخص نظام تسجيل أوقات العمل تبين أن هناك نقص وعدم إحترامها بالنسبة لبعض العمال لذا يجب فرض عقوبات مشددة اتجاه العمال المهملين مع تطوير النظام وإستعمال الطرق مراقبة حديثة أكثر؛
- بالنسبة لملفات أو السجلات الإدارية تبين أن المؤسسة تعتمد على طرق التقليدية في حفظ الوثائق الأساسية للمؤسسة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ضياعها؛
- بناءا على تقرير المدقق والمطابق والخاص بثلاثي الأولي لسنة 2016، يجب أن يحظى بنظام أمن وصرح بضرورة تسليم الوثائق للمعنيين بأمر (مسؤولين، إداريين...).

تحليل المقابلة.

بناءا على تقرير المدقق الداخلي الذي يستطيع أن يقدم حكم موضوعي ومحدد على نظام الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة ومن أجل القيام بتقييمه على مستوى وحدة شودرال قمنا بأخذ عينة من أسئلة المقابلة، حيث توضح الإجابة "بنعم" عن الحالة الإيجابية أم "لا " تعني إحتمال ضعف الرقابة الداخلية ومن تم يتمكن المدقق الداخلي من القيام بالتدقيق الميداني فهو بذلك يسهل عمله ومنه نستخلص التحليل التالي:

أولا/ النقاط الإيجابية :

- الرقم التسلسلي لوصل الاستلام يتناسق مع الفاتورة بالاعتماد على نظام آلي مزدوج يسمح بتحديد كل من وصل الاستلام والفاتورة بنفس المعطيات وفي نفس الوقت؛
- الكمية المسلمة للزبون هي الكمية المباعة وتدون في الفاتورة لحظة الاستلام؛
- إن أي تسجيل محاسبي يتطلب وثائق إثبات تسلسلية حسب التواريخ حتى تكون لدينا معلومات محاسبية صحيحة ومنظمة؛
- تتم عملية البيع بعد التأكد من وجود الكمية المطلوبة فعلا مع الترخيص عليها قبل التنفيذ؛
- تتم المصادقة على أسعار بيع منتجات من قبل المديرية وذلك عند كل تغيير أو تجديد.

ثانيا/ النقاط السلبية :

- لا تخضع حركة حسابات الخزينة إلى مراقبة دورية بل تراقب عند التسجيل المحاسبي وذلك لضيق الوقت وكثرة الأنشطة كما أنهم يعتمدوا على المدقق في هذه العملية
- الوثائق المحاسبية الخاصة بتسديدات الزبائن تراقب عند التسجيل فقط وذلك لكثرة العمليات اليومية وهذا ما يؤدي إلى حدوث الأخطاء في بعض الأحيان؛
- باعتماد على ما تطرقنا إليه سابقا في ما يخص القرارات المالية نجد أن التدقيق الداخلي قد تمكن من إضافة العديد من التحسين التطورات الهامة في المؤسسة الوطنية لشودرال، وهذا دورها الفعال في التأثير على متخذي القرار المالي داخل المؤسسة بما يسمح بتحقيق أهدافها في الأخير أو تجاوز المشاكل سواء تعلق الأمر بالحاضر و المستقبل.

المطلب الثالث : العمليات المحاسبية في مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية

الفرع الأول: أصول و خصوم الميزانية وجدول نتائجها

اولا/ جدول رقم1:أصول الميزانية

البيان	القيمة الصافية	اهتلاك الرصيد	النشاط 2017	النشاط السابق2016
اصول غير جارية				
فارق الشراء				
تثبيتات معنوية	375500,00	225300.00	150200.00	225300.00
تثبيتات عينية	1535651642,74	799294874.79	736356767.95	746268745.63
الأرض	28200000,00		282000000.00	282000000.00
البناءات	827559452,76	374647066.50	462982605.50	462982605.50
تثبيتات عينية أخرى	426092189,98	424647808.29	1444381.69	1286140.13
اهتلاك تثبيتات عينية اخرى				
تثبيتات جارية انجازها				
قروض واصول مالية غير ج	311436.94		311436.94	311436.94
الضرائب المؤجلة على الاصل	12013505.77		12013505.77	13270232.72
مجموع الاصول غير جارية	**1548352085.45**	**799520174.79**	**748831910.66**	**760075715.29**
اصول جارية			.	
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	78418702.48	4730785.11	736879173.7	57386227.39
حسابات دائنة واستخدامات				
الزبائن	88897126.62	36705416.35	52191710.27	38219503.50
المدينون الاخرون	35474274.86	1534606.54	33939668.32	32116407.41
الضرائب	896893.72		896892.72	7014357.73
اصول جارية أخرى				
الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية الأخرى	23399824.93		23399824.93	1862816.14
اصول غير جارية	227086821.61	42970808.00	184116013.61	136599312.17
			.	.
مجموع العام للأصول	1775438907.06	842490982.79	9329479242.7	8966750274.6

المصدر: مؤسسة الهياكل المعدنية و النحاسية

ثانيا/جدول رقم 2: خصوم الميزانية

البيان	نقاط	النشاط2017	النشاط السابق2016
أموال خاصة			
رأس المال الصادر		291200000.00	291200000.00
رأس المال الغير مطلوب		71000.00	71000.00
العلاوات والاحتياطات			
فارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة الصافية		19276225.34	98273454.23
تقرير من جديد		19055518.46	79217935.77
مجموع أموال خاصة		291491706.88	272215481.54
خصوم غير جارية			
القروض والديون المالية		369840885.79	82370282.75
الضرائب			
ديون اخرى جارية			
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات		115851157.54	122465509.90
مجموع الخصوم الجارية		485692043.33	204836338.65
خصوم جارية			
		30041989.18	3717568.59
الموردون و الحسابات لمرتبطة			
الضرائب		74428981.41	64815402.04
الضرائب الأخرى		51293203.47	69673535.66
خزينة الخصوم			247958583.65
مجموع الخصوم		155764174.06	419623207.27
مجموع العام للخصوم		932947924.27	896675027.46

المصدر: مؤسسة الهياكل المعدنية و النحاسية

ثالثا/ جدول رقم 3:جدول حساب النتائج

البيان	نقاط	النشاط 2017	النشاط السابق2016
رقم الاعمال		105509219.32	46931192.29
الفرق بين المخزون المنتج النهائي والاولي		15075976.85	5512580.50
الانتاج			
الاستغلال			
انتاج السنة الجارية		120585187.17	414418611.79
شراء المستهلك		27588718.98	22211100.86
المصلحة الخارجية واستهلاكات اخرى		5453618.77	4347051.01
مصلحة الاستهلاك		33042337.75	26558151.87
القيمة المضافة للاستغلال		87542849.42	14860459.92
تكاليف شخصية		70323888.50	56611437.57
ضرائب ورسوم		2259717.93	783369.51
فائض اجمالي للاستغلال		14959242.99	42534347.16
منتوجات عملية اخرى		4093992.40	6721425.80
تكاليف عملية اخرى		6743291.26	20495777.09
الاهتلاكات والتقادير		18516279.68	21373730.68
استرجاع قيمة الضائعة والتقديرية		6465262.21	7418.77
نتيجة عملياتية		258926.66	77657010.36
منتوج مالي		20505012.61	
تكاليف مالية		230986.89	20598443.87
نتيجة مالية		20274025.63	20598443.87
نتيجة عادية قبل الضرائب		20532952.29	98273454.23
ضريبة على النتيجة العادية		1256726.95	
ضريبة متعددة		151649454.39	48147456.36
مجموع الانتاج للنشاط العادي		132373229.05	146420910.59
مجموع التكاليف			
نتيجة صافية على النشاط العادي		19276225.34	98273454.23
عناصر الانتاج المحدد			
عناصر التكاليف للتحديد			
نتيجة صافية			
نتيجة صافية		19276225.34	98273454.23
نتيجة صافية لمجموع المستهلكة		19276225.34	98273454.23

المصدر: مؤسسة الهياكل المعدنية و النحاسية

تقييم الأداء الاقتصادي للشركة قبل وبعد عملية المراجعة

المؤشرات الكلية:

1. **تعريف الإنتاجية: هي مقياس للكفاءة** التي تحول بها المنشاة المدخلات إلى المخرجات .وتقاس الإنتاجية بمقارنة كمية المخرجات من السلع و الخدمات بكمية المدخلات المستخدمة في إنتاجها .
2. **الإنتاجية:** هي مقياس لقدرة المنشاة آو الاقتصاد القومي على إنتاج اكبر كمية ممكنة من مدخلات معينة.
3. كما هي مقياس للكيفية التي تعمل بها المنشاة لتحويل المدخلات (عمل،مواد،خام،الآلات والطاقة الأرض والمباني الإنتاجية بالإضافة إلى العنصر البشري) إلى سلع وخدمات،وهذا ما يعبر عنه عادة بنسبة المدخلات إلى مخرجات .

$$\text{قانون الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة إجمالي الإنتاج}}{\text{قيمة إجمالي التكاليف}}$$

إنتاجيةسنة2017=1.14

إنتاجية سنة 2016=0.32

القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة: هي الفرق بين سعر البيع وتكلفة الإنتاج تجاريا،أما اقتصاديا فهي مجموع ربح الوحدة وتكلفة استهلاك الوحدة ،تكلفة وحدة العمل هي القيمة المضافة والقيمة المضافة تعطي حوافز تنافسية للشركات ذات المنتجات الأكثر تكلفة،إن المستهلك لا يركز على المنتج بقدر ما سيفعله المنتج له،ولقيمة المضافة في التسويق من خلال إضافة العلامة التجارية أو الشعار على المنتج فإذا كانت العلامة قوية فإنها تشكل قيمة مضافة فتبيع منتج ما بسعر اعلي على الرغم من أن تكاليف إنتاجها مشابهة للمنافسين ،خارج الاقتصاد والأعمال القيمة المضافة التي تتجاوز التوقعات وتوفر شيئا إضافيا أكثر.

قانون القيمة المضافة =(المبيعات ح(70)+إنتاج مخزون ح(72)+إنتاج مثبت(73)+اعانات الاستغلال ح(74))- (مشتريات مستهلكة ح(60)+الخدمات الخارجية ح(61)+الخدمات الخارجية الأخرى ح(62)).

القيمة المضافة لسنة 2017=87542849.42

القيمة المضافة 2016لسنة=14860459.92

الربح: هو فائدة مالية تتحقق عندما يتجاوز مبلغ الإيرادات المكتسبة من عمل تجاري المصاريف والتكاليف والضرائب اللازمة لاستمراره. يعود أي ربح مكتسب إلى أصحاب العمل الذين قد يقرروا أولا إنفاقه على الأعمال التجارية.

الربح=الإيرادات- التكاليف

=الربح2017=1570802.63

الربح2016 =5915701.63

1. **عرض المؤشرات الأداء قبل عملية المراجعة**

جدول رقم4 :مؤشرات الأداء فبل عملية المراجعة سنة(2016)

اسم المؤشر	سنة2016
الإنتاجية	0.32
الربحية	5915701.63
القيمة المضافة	14860459.92

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي

2. **عرض مؤشرات الأداء بعد عملية المراجعة**

جدول رقم 5:مؤشرات الأداء بعد عملية المراجعة سنة(2017)

اسم المؤشر	سنة2017
الإنتاجية	1.14
الربحية	1570802.63
القيمة المضافة	87542849.42

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي

3. مقارنة الأداء قبل وبعد عملية المراجعة

جدول رقم6: مقارنة الأداء قبل وبعد عملية المراجعة سنة(2016-2017)

اسم المؤشر	2017_2016
الإنتاجية	0.82
الربحية	56551.9
القيمة المضافة	72682389.5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي

التعليق:

من خلال الجدول رقم: نلاحظ:

زيادة ربحية المؤسسة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة **56551.9** وهذا دليل على التحسن في أدائها وقدرتها على تسديد معظم ديونها

إن زيادة القيمة المضافة لسنة2017مقارنة بسنة2106 بقيمة 5.**72682389**عائد إلى زيادة رقم الأعمال من 46931192.29 إلى 105509219.32 وهذا دليل أن المؤسسة وجدت أسواقا كثيرة لمنتجاتها مما يجعلنا لبقول أنها غير معرضة للكساد آو لآي خطر مالي وبالتالي قدرتها على الاستمرارية في نشاطها

النتيجة

- من خلال النتائج المتمثلة في المقارنة بين مؤشرات الأداء لسنتين متتاليتين يلاحظ تحسنا في أداء المؤسسة وذلك لتحقيقها لأهداف المرجوة والمتمثلة في تعظيم هامش الربح وهو الهدف الأسمى من نشاطها وهذا يعني أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير أفضل من السنة الماضية .
- بالإضافة من 14860459.92 إلى 87542849.42 وذلك الاستعانة بتقارير المدقق الداخلي للمؤسسة والآخذ بنصائحه حول التخفيض من استهلاك خدمات الغير واستبدالها بتوظيف مستخدمين لسد الحاجة من ذلك الخدمات الخارجية وغيرها وهذا ما يفسر الزيادة الكبيرة في القيمة المضافة.
- يعود الفضل في زيادة رقم الأعمال من 2016 إلى 2017 إلى زيادة عدد المستخدمين الذين ساهموا بشكل مباشر في زيادة إنتاج السنة المالية والنتيجة الصافية الذي

تمت به تغطية جميع استهلاكات سنة 2017 وهذا ما نتج عن كبر حجم القيمة المضافة

- مجموع العام للأصول وخصوم الميزانية =الأصول و الخصوم الجارية+الأصول والخصوم الغير جارية

نلاحظ زيادة أصول الميزانية من 896675027.46سنة 2016 إلى 932947924.27 سنة 2017

من هنا تظهر مساهمة وأهمية المدقق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (شودرال)ودفعها للاستمرار في الاستغلال من خلال اكتشافه للمشاكل التي يتمتع بها المدقق يمكن له إعطاء إرشادات وحلوا لأي مشكل اقتصادي آو فشل مالي متوقع إن تقع فيه المؤسسة قبل تعرضها له ،كما انه يتخذ قرارات مالية صائبة من اجل هدف المؤسسة.

الفرع الثاني:دراسة حالة الزبائن الدائنون ح 419

إن نشاط المدقق الداخلي يختص بالفحص الذي يشمل السجلات المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير وتظهر فاعلية التدقيق الداخلي في المؤسسة كون أن المدقق يقوم بزيارة الفروع تطرأ لبعدها عن المركز الرئيسي والإدارة المركزية للمؤسسة،حيث هذه الأخيرة تعتمد إلى حد كبير معلومات والبيانات الواردة في التقرير لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات الرشيدة في المؤسسة ،لان التدقيق الداخلي يلعب دورا مهم في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات المالية فهي تقدم المعلومات مؤهلة وصائبة لذلك.

بناءا على ما سبق يمكننا دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية وبناءا على تقرير المدقق تم اكتشاف مشكل تسبيقات الزبائن بقسم المالية ومحاسبة كون أن التدقيق هي مصدر اكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة بالمؤسسة بالاعتماد على تقارير المصالح كمصدر أساسي لمدخلات التدقيق وعليه صرح المدقق بضرورة تسوية حساب الزبائن الدائنون ح/419 الذي يحمل مبلغ إجمالي قدره 559121.370دج حيث لم يتم مباشرة أي إجراءات تخص الحساب منذ سنة 2015 الجدول يبين تسبيقات مجموعة من الزبائن، وقد ذكر في تقريره أن أرصدة ثلاث زبائن التي تشمل أكبر ثلاثة مبالغ في التسبيقات والتي تمثل 68% من مجموع الحساب أما بنسبة 32% فهي تمثل قيمة باقي الزبائن كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم : تسبيقات الزبائن .

اسم الزبون	المبلغ	النسبة المئوية
الزبون محمد	250700.00	%45
الزبون يوسف	86290.27	15%
الزبون طاهر	4624200	%8
زبائن آخرين	175889.2	%32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق.

لذا وجب تسوية الحساب بمساعدة المصلحة التجارية (قسم الاستغلال) لأن المسؤول عن اتخاذ القرارات التصحيحية في المؤسسة هو المسير فالمدقق مسؤول عن الاقتراحات والتوصيات فهو مستقل في تنفيذ مهام وظيفته ولا يملك سلطة إعطاء الأوامر بصفة دائمة، وعليه تتم معالجة هذه المشكلة بالإتباع الإجراءات التالية:

دفع الزبون يوسف لمؤسستنا مبلغ قدره 86290.27دج (بشيك بنكي)، و سجل.

فتعالج محاسبيا كالتالي:

512		البنك	86290.27	
	41920	زبائن دائنون		86290.27
		شيك رقم ..		

بعد انقضاء سنة مالية كاملة وبعد القيام بالتدقيق تبين أن حساب الزبائن الدائنون ح/419 لم يتم ترصيده وظهر في الميزانية وبناءا على ملاحظات وتوصيات المدقق بضرورة تسوية ذلك قام مدير المصلحة بالإجراءات التالية:

أولا: يقوم مدير المصلحة بإرسال إست دعاء لزبون الذي يتضمن إسم وعنوان الزبون وتاريخ إرسال الاستدعاء.

وعليه مدير المصلحة يتخذ قرارين هما:

القرار الأول: في حالة قدوم الزبون.

- تقوم المؤسسة بتسليم البضاعة لزبون مقابل مبلغ التسبيق؛
- تتم عملية البيع في وحدة شودرال حسب قواعد وأسس قانونية وذلك للتسيير الأمثل للمؤسسة ؛
- إن عملية بيع المواد التامة للزبون تتم عن طريق إيداع ملف مصلحة البيع لتلبية الطلب ،
- يودع الطلبية لتلبية حاجته في المصلحة؛
- تقوم مصلحة البيع بتوفير الجو الملائم للزبون وذلك بإتباعه خطوة بخطوة اتجاه المصالح حيث تقدم له وصل تسليم البضاعة، حتى تقوم المصلحة بتحويل المواد الأولية إلى منتج مصنع؛

- ثم تقوم مصلحة التخزين مرفقة بالوثائق المعمولة من طرف الزبون لتقوم في النهاية بعملية وزن الحمولة المنتجة ثم تقوم مصلحة البيع بإعداد فاتورة للزبون، ثم تقوم مصلحة الأمن الداخلي بتحرير كل ما يوزع من المؤسسة.

تتم معالجة هذه الحالة محاسبيا كالتالي:

419		الزبائن الدائنون	86290.27	
	411	الزبائن		86290.27
411		الزبائن	86290.27	
	701	مبيعات البضائع فاتورة رقم ...		86290.27

القرار الثاني: في حالة عدم قدوم الزبون.

بعد الاستدعاء الأول يقوم مدير المصلحة بإرسال الاستدعاء الثاني بعد انقضاء مدة 03 أشهر إذا لم يستجيب الزبون الاستدعاء الثاني يقوم بإرسال استدعاء ثالث وأخير بعد انتهاء مدة 03 أشهر أيضا بعد تطبيق جميع الإجراءات اللازمة واستخدام كل وسائل الإعلام الإدارية والقانونية وبعد دراسة ملفه بشكل أدق، تجتمع لجنة المؤسسة برئاسة مديريها وبحضور المعنيين لاتخاذ القرار بشأن التسوية وقرار هو اعتبار مبلغ التسبيق كالإيراد للمؤسسة .

و تعالج هذه الحالة محاسبيا بالطريقة التالية:

419		الزبائن الدائنون	86290.27	
	78	الإسترجاعات خسائر القيمة و المؤونات		86290.27

خلاصة:

لقد تطرقنا إلى هذا الفصل إلى تبيان مفهوم مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية (وحدة شودرال) وتوضيح مختلف فترات تطورها التاريخي وابرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتبار أن هدف المؤسسة هو تحقيق الربح ودورها في المجتمع بصفة عامة والاقتصاد خصوصا حيث تبين لنا أن هذه المؤسسة تعتمد على التدقيق المحاسبي(الداخلي)لتفعيل قراراتها،وذلك من خلال مراقبة الإجراءات المختلفة لمصالحها ،كما تعتمد على جملة من المعطيات و الإحصائيات تتعلق أساسا بمدى مساهمة هذه الشركة والرفع من القيمة المضافة وزيادة معدل الاستثمار بالإضافة إلى بعض الجوانب الاقتصادية الأخرى كتحسين الجودة والدخول إلى بعض الأسواق التي لا يمكن للمؤسسات الكبرى اقتحامها .

خاتمــة عامــة

خاتمة

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها، وخصوصا مع كبر حجمها، وذلك حفاظا على بقائها واستمراريتها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة تبني وظيفة التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي، وكيفية مراقبة و حماية حقوق هذه المؤسسات وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال، وتضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية وذلك من خلال الفحص الدائم لها، من حالات الأخطاء والغش والتزوير، فهذه الوظيفة تعتمد على تنظيم جيد وتقسيم الوظائف وتحديد للمسؤوليات، وعلى نظام محاسبي سليم وعناصر بشرية مؤهلة وأدوات رقابية ملائمة ،حيث عرفت مهنة هذا الأخير انتشارا في الوقت الحالي كنتيجة للتطور الاقتصادي الذي يعرفه سوق المال والأعمال اليوم حيث نشهد طلب متزايد سواء من الأطراف الداخلية من ملاك،مسيرين، مساهمين ....الخ،أو أطراف خارجية من بنوك، موردين، عملاء، إدارة الضرائب...الخ.

من خلال الدراسة النظرية لموضوع دور التدقيق المحاسبي الداخلي في اتخاذ القرارات المالية قمت بتوضيح الإطار الذي جعل من التدقيق المحاسبي المرآة العاكسة والبوصلة المساعدة لاتخاذ القرارات المالية وترشيدها.

آما بالنسبة للدراسة التطبيقية التي قمت بها على مستوى مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية وحدة شودرال ولاية غليزان ،حاولت إبراز مختلف الجوانب العامة المتعلقة بالتدقيق الداخلي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية فالمؤسسة تعتمد على نتائج التدقيق الداخلي في تحسين مختلف الأنشطة ومنع حدوث الأخطاء والانحرافات المحتملة الوقوع أثناء أداء العاملين لمهام المسندة إليهم ،وإعطاء رأي فني محايد حول مدى مصداقية القوائم المالية وحول جميع المصالح والفروع والوظائف في المؤسسة،وذلك بتطبيق مختلف مبادئ ومعايير التدقيق المتعارف عليها من طرف المدقق الداخلي.

اختبار الفرضيات :

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدنا عليها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصلنا إلى :

الفرضية الأولى:صحيحة من خلال إثبات أن للتدقيق دورا مهما وفعالا في ترشيد واتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة.

الفرضية الثانية:تعتبر صحيحة كما أثبتت نتائج الدراسة أن متخذ القرار المالي (المسير) يعتمد بشكل كبير على التقارير التي يعدها مدقق الحسابات لاتخاذ القرارات الصائبة التي تحقق الهدف المنشود في المؤسسة .

الفرضية الثالثة : تعتبر صحيحة لان لعملية اتخاذ القرارات المالية اولوية كبير في المؤسسة.

النتائج:

من خلال ما تقدم يتم التوصل إلى النتائج التالية:

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة نسبيا تابعة للإدارة العليا للمؤسسة.

- إن التدقيق المحاسبي ضرورة حتمية لا بد في أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة وهذا من خلال التقرير الذي يعده المدقق حول الحسابات المالية والمحاسبية للمؤسسة كونه يتصف بالاستقلالية ،المصداقية،والحياد.
- إن للتدقيق المحاسبي أهمية كبيرة على مستوى الداخلي إذا يتم من خلال تقييم مختلف الأساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها.
- يساعد التدقيق الداخلية في إيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة، كما يساعد على تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية وكفاءة هذه القرارات.
- تعتبر القرارات المالية من أ هم العناصر في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى هذا للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة.
- يبذل المدقق الداخلي العناية والواجبة عند قيامه بعمله من أجل الخروج بتقارير تساعد على اتخاذ القرارات المالية.
- تتوقف درجة مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية على مدى اقتناع الإدارة بأهمية التدقيق الداخلي كأداة فعالة في التسيير .

النتائج التطبيقية:

إن مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية وحدة شودرال تهتم بدرج كبيرة على عملية التدقيق المحاسبي عامة والتدقيق الداخلي خاصة ،كما أنها تعتمد على التقرير النهائي للمدقق الداخلي بصفة مطلقة،وهذا دعما لاكتشاف الأخطاء والاختلاس وإضفاء المصداقية والتماثل للمعلومات المحاسبية التي يستفيد منها العديد من الأطراف والذين يستفيدون بدورهم من نفس التقرير والاعتماد عليه في اتخاذ قراراتهم.

التوصيات والاقتراحات:

في إطار هذه الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية :

- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.
- ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.
- تنظيم دورات تدريبية للمدققين الداخليين.
- يجب إعادة النظر في تموضع خلية التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية بما يعطيها أكثر استقلالية.
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية.
- الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومختلف الأساليب الحديثة له.
- السعي إلى تنبي طرق ونماذج رقابية حديثة تساعدهم على التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداء أنشطتهم بصورة فعالة.
- توفير جو الرقابة الفعال (غير معرقل للنشاط)يساعد على بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفعالية والكفاءة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

ا: الكتب

محمد بوتين ،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005.

وليم توماس، امرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية، 1989.

محمد لاتهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015.

عبد الفتاح محمد صحن، محمد سمير الصبان، شريف علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2004.

عبد الفتاح صحن، أحمد عبيد وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة 1، داريايا للنشر، الأردن، 2009.

الخطيب خالد راغب، رفيعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998.

محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل المكتب الجامعي الحديث، مصر2007.

إبراهيم طه عبد الوهاب،المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة ،مصر، 2004.

محمد سمير صبان،عبد الوهاب نصر علي ،المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية،الدار الجامعية،مصر،2002.

أمين السيد احمد لطفي،دراسات متقدمة في المرجعة وخدمات التأكيد،الدار الجامعية،مصر ،2007.

ثناء علي القباني ،مراجعة تشغيل البيانات الكترونيا،دار الجامعية ،الإسكندرية ،2008.

احمد حلمي جمعة،الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد (الداخلي،الحكومي، الإداري، الخاص، البيئي، المنشات الصغيرة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

عصام محمد الطويل،مدى فعالية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية ،مذكرة من متطلبات شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2009.

وجدي حامد حجازي ،أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،مصر.

عبد الوهاب نصر علي ،شحاتة السيد شخاتة ،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجية المعلومات وعولمة اسواق المال (الواقع والمستقبل)،الدار الجامعية ،مصر 2005_2006.

عبد الغفار حنفي "أساسيات التمويل والإدارة المالية "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2002،ص207.

محمد وسام المصري ،دراسة،صنع القرار المالي ،قسم إدارة أعمال جامعة دمشق ،سوريا ،مكتبة الادارة والاقتصاد. منعم زمزير الموسوي،مفهوم القرار بحوث وعمليات مدخل على اتخاذ القرارات ،دار وائل للنشر،الأردن،2009.

عبد الغفار حنفي،الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ،الطبعة الأولى ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،مصر 2008.
عليان الشريف وآخرون، الادراة والتحليل المالي ،دار البركة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2007.
مؤيد الفضل،المنهج الكمي في اتخاذ القرارات المالية،دار الحامد،الأردن،2006.
مليكة زغيب والياس بوجعادة،الملتقى الدولي حول صنع القرار المالي بالمؤسسة الاقتصادية،دراسة أسس صناعة القرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف بمسيلة،الجزائر،افريل2009.
نواف كنعان،اتخاذ القرارات الإدارية،بين النظرية والتطبيق،دار الثقافة،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2009.
ب:مذكرات:
وفاء شتحونة ،آليات المراجعة الداخلية لاكتشاف الأخطاء و التلاعب ،مذكرة الماستر ،قسم العلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ،المركز الجامعي بالوادي ،2014.
بوترعة عفاف،دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل اتخاذ القرارات الإدارية،مذكرة الماستر،قسم علوم التسيير ،تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الوادي،2013.
محمد بن عمر دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،جامعة الوادي،2014.
حامدي نوح ،القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة ،جامعة بسكرة،2011.
نور الإسلام سعدودي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر الأكاديمي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015.
عصام محمد الطويل،مدى فعالية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية ،مذكرة من متطلبات شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2009
المجالات:
احمد نقاز،مقدم عبيرات ،المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك،العدد الثاني،2007.

الملاحـــق

الملخص:

حاولنا من خلال دراستنا التوصل إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث يتضح دوره في إضفاء المصداقية للمعلومات والبيانات التي يقوم على أساسها اتخاذ القرارات المالية، حيث يحتل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة على المستوى الداخلي، إذ يتم من خلال تقييم مختلف الأساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية .خلصت الدراسة إلى التدقيق الداخلي يعتبر من أهم العناصر في المؤسسة إذ على أساسه يتحدد مستقبل هذه الأخيرة ، فيساعد المؤسسة في إيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة التي تضمن اتخاذ قرارات مالية بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، القرارات المالية، مؤسسة اقتصادية.

Résumé :

A travers cette étude, nous avons essayé de connaitre le rôle de l'auditeur interne dans la prise des décisions financières au sein de l'entreprise, son rôle apparaitre dans la crédibilité des informations et données base de prise de décision financière, l'audit interne occupe une place importante au niveau interne, pour l'évaluation des méthodes de contrôle que l'entreprise exercice dans la prise de ses décisions financières. Le résultat de cette étude, l'audit interne est l'élément essentiel de dans l'avenir de l'entreprise, il l'assiste dans la détermination des carences et propose des solutions possibles qui assure une prise de décisions financières avec efficacité et efficience

Mots Clés: Audit interne, Décisions financière, Entreprise économ